مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٠٢**
الخميس، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس: السيد بلوغر ....(ألمانيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي ....السيد لافروف
إسبانيا ....السيدة مننديس
أنغولا ....السيد غسبار مارتنز
باكستان ....السيد أكرم
بلغاريا ....السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية ....السيد وهبة
شيلي ....السيد مكييرا
الصين ....السيد زانغ يشان
غينيا ....السيد تراوري
فرنسا ....السيد دوكلو
الكاميرون ....السيد بلينغا ايبوتو
المكسيك ....السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ....السيد طومسن
الولايات المتحدة الأمريكية ....السيد وليامسن

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/113)

03-23794 (A)
0323794

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/113)

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أود بادئ ذي بدء أن أرحب في هذه الجلسة بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي صربيا والجبل الأسود، والنرويج، واليونان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد فاسيلاكيس (اليونان) والسيد سترومن (النرويج) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شتاينر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استنادا إلى التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/113، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والآن أعطي السيد شتاينر الكلمة.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): ما الذي يريده الناس في كوسوفو؟ في الأسبوع الماضي زرت فريزاج، ثالث أكبر مدينة في كوسوفو؛ وبيش، في سفح الجبال في الغرب؛ وميتروفيتشا، على ضفاف نهر إيبار، في الشمال.

في فريزاج، طلب خباز يعمل في مؤسسة مملوكة للمجتمع وظيفة ثابتة؛ وطلب طالب ”نهاية للفساد، حتى لا اضطر إلى شراء مقعد في الجامعة“؛ وفي بيش قال لي صاحب دكان ”كافحوا الجريمة“؛ وفي ميتروفيتشا قال مدرس من أقلية طائفية: ”أود أن أتنقل في جميع أنحاء كوسوفو بدون خوف“. إنهم يريدون فرص العمل والأمن واحترام تعددية الأعراق.

العديد من السياسيين يعرفون ذلك، وهم يعملون جاهدين في المؤسسات المؤقتة في جميع أنحاء كوسوفو.

إلا أنني أشعر بالقلق لأن آخرين في بريشتينا يبدون اهتماما أكبر بالمركز القانوني والصلاحيات المترتبة على المركز، ولا يركزون بما يكفي على الأمور الملموسة ذات الأهمية الحقيقية.

وفي الوقت نفسه، غيّر الآن رئيس الوزراء زوران جنجيش المسار في بلغراد بالمناداة أيضا بحل سريع للمركز القانوني لكوسوفو وطالب بعودة الدولة الصربية إلى كوسوفو. وبينما يركز المجتمع الدولي على المعايير وعلى ما يريده الناس، يركز السياسيون على المركز.

وبالتوازي مع وجهة النظر المتغيرة في بلغراد، رأينا تحركين متناقضين من صرب كوسوفو. حسنا إن ائتلاف بوفراتاك عاد إلى الجمعية بعد أشهر من المقاطعة. فمصالح الصرب يمكن خدمتها على أفضل نحو من خلال التمثيل في المؤسسات المشروعة.

والتحرك الثاني، وهو خطوة انفرادية من آخرين لإقامة اتحاد البلديات الصربية في شمال كوسوفو، فقد بدأ يؤثر تأثيرا ضارا على هذه المصالح. إذ يقوم هذا الاتحاد على عرقية واحدة. إنه اتحاد لا صفة قانونية له، ولكنه يقوض العمل الذي يقوم به مجلس أوروبا لنزع الصبغة المركزية، الذي سيبدأ بعثته في كوسوفو يوم الاثنين المقبل.

في ضوء هذه التطورات، كيف تتصدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحديات عام ٢٠٠٣؟ يعرف المجلس، أنه تم إنجاز الكثير أثناء الأشهر الـ ١٢ الماضية. ويحق لشعب كوسوفو والمجتمع الدولي الافتخار بذلك. ولكننا نحتاج إلى أن نمضي قدما. ولذلك نعتزم التركيز هذا العام على المجالات التالية: المعايير؛ والأولويات الثلاث، وهي فرص العمل والأمن والتعددية العرقية الحقيقية؛ ونقل السلطة؛ وإقامة حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد؛ والإعداد للاندماج الأوروبي.

نتناول أولا المعايير: لأسباب مختلفة، وبوجهات نظر متعارضة عما ينبغي أن يكون الحل، يبدو أن البعض في بريشتينا وبلغراد يتفقون على مسألة ''المركز أولا''. ولكن الأمر الذي يؤثر في الميدان هو تحسين نوعية الحياة من خلال تنفيذ المعايير المرجعية. وقد رأت بعثة مجلس الأمن ذلك بنفسها خلال زيارتها مؤخرا. ويتضح ذلك أيضا من التقرير الفصلي للأمين العام الذي زار كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وليكن واضحا للجميع: إن تركيزنا على المعايير لا يستبعد بأي شكل من الأشكال فتح محادثات مباشرة بين بريشتينا وبلغراد. بل على العكس، إن الحوار مع بلغراد واحد من المعايير الأساسية الثمانية. وكما قال الأمين العام، إن المحادثات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ينبغي أن تبدأ بأسرع وقت ممكن.

والمقصود من نشرة المعلومات التي سيتلقاها الأعضاء أن تستخدم كمؤشر أساسي يمكن أن تقاس إزاءه معايير التقدم المحرز في كل فصل من الآن فصاعدا. وهي توجز الطريقة التي نعتزم بها إضفاء الطابع التشغيلي على العملية.

وبالرغم من وجود اتفاق عام على الأهداف، لم تنشغل حتى الآن مؤسسات كوسوفو بالمعايير المرجعية بنشاط كاف. لقد ادّعى بعض السياسيين من ألبان كوسوفو بأن كوسوفو قد بلغت المستويات المطلوبة. وادّعى موظف أقدم علناً بأن كوسوفو قد ''ارتفعت فوق مستوى حكومات المنطقة في نهجها تجاه عمليات العودة، وحقوق الملكية، وحرية الحركة''.

وبطبيعة الحال، يتعين أن تكون المستويات الواجب الالتزام بها واقعية وأن تستند إلى أداء المنطقة. ومن الظلم مقارنة كوسوفو بسويسرا مثلا. ولكن حسبما أكدت بعثة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، ما زال الطريق طويلا أمام كوسوفو حتى تتوفر فيها مؤسسات ديمقراطية عاملة

بصورة حقيقية ومجتمع تستطيع الأقليات أن تشارك فيه على النحو الأوفى. ومن الواضح، أننا لا نتوقع من المؤسسات أن تقدم خدمات في المجالات التي لا تتوفر لها أدوات فيها. ولكن بالمستطاع مساءلة الشخصيات العامة بل لا بد من مساءلتهم عن بذل جهود دؤوبة لتعزيز قيم حكم القانون، على سبيل المثال. ونتوقع منهم أن يتخذوا موقفا ضد الجريمة، وأن يمتنعوا عن الإدلاء ببيانات متطرفة، وأن يدعوا الجمهور إلى التعاون مع الشرطة والمحاكم.

ولا بد من وضع نهاية للتسامح الضمني بشأن الجريمة. وآمل، بمساعدة المجلس، أن نتمكن من إقناع القادة السياسيين ومجتمع كوسوفو بقبول المعايير المرجعية بصفتها تحديا إيجابيا. ويتعين على مؤسسات كوسوفو أن ترقى إليها. ويتعين عليها أن تفهم بأن المجتمع الدولي لن يثق بأن كوسوفو على استعداد للحكم الذاتي بدرجة كبيرة، إلا بتنفيذ هذه المعايير. وتنفيذ هذه المعايير له أهميته أيضا لإزالة أسباب الصراع في المستقبل وحتى تصبح كوسوفو مجتمعا أوروبيا عاديا.

وأود أن أذكر أيضا أن عددا كبير من السياسيين والشخصيات العامة والصحافيين في كوسوفو يؤيدون جدا هذا المسار. ورؤياهم تدعو إلى التشجيع.

وفيما يتصل بأولويات عام ٢٠٠٣، ترتكز استراتيجية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على المعايير المطلوبة للعيش حياة كريمة في كوسوفو، وعلى ما يريده الشعب بالفعل. وسأركز على أولويات عام ٢٠٠٣. الأولوية الأولى هي الجريمة. حدث في عام ٢٠٠٢ تراجع كبير في المستويات العامة للجرائم الخطيرة. فبلغ عدد جرائم القتل في السنة الماضية نصف ما كان عليه في عام ٢٠٠١، وارتفع معدل إصدار أحكام نهائية لجرائم القتل إلى ما يزيد على نسبة ٨٠ في المائة. بيد أن كوسوفو هزّها في بداية السنة تفجُّر أعمال العنف وعمليات القتل بصورة مفاجئة. فحدثت خلال أربعة أسابيع ثلاث عمليات تفجير للسيارات. وحدث أيضا خلال الأشهر الماضية عدد من عمليات القتل البارزة. وكان بعض الضحايا شهودا في قضايا لاهاي أو في قضايا الجريمة المنظمة.

لا أحد فوق القانون. نحن نكثف هجومنا على الجريمة المنظمة، والفساد، والعنف بدافع سياسي أو عرقي. وسيستخدم أفراد دائرة شرطة كوسوفو مهاراتهم الجديدة للمشاركة في أكثر المناطق حساسية في مكافحة الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة. وسيساهمون بما لديهم من معرفة عن شبكات الجريمة في كوسوفو وفي المنطقة. ولقد شاهدت يوم الخميس الماضي في مركز الشرطة في بيتش/بيي أن بالمستطاع القيام بذلك. ويسرني أيضا أن أفرادا من الجنسية الإيطالية قد استهلوا العمل في وحدة التحقيقات المالية لمكافحة الفساد والاحتيال.

والأولوية الثانية هي الاقتصاد. ما زالت البطالة تمثل أول مصدر للقلق. ولكن لا يمكن إيجاد الوظائف إلا باجتذاب الاستثمارات، ولن تأتي الاستثمارات إلا بعد أن يثق المستثمرون بأن أموالهم لن تضيع. ولن يكون الحال كذلك إلا عندما يعتمدون على النظام القانوني ويثقون بالمؤسسات. وعندما تطبق حرية الحركة وحقوق الملكية – وبعبارة أخرى، عندما يتحقق الالتزام بمعايير المجتمع الديمقراطي.

وسأسعى، بالتعاون مع الحكومة، لعمل كل ما هو مستطاع لتطوير النظام القانوني، والمؤسسات، ووضع أسس لحقوق الملكية المطلوبة لإيجاد الثقة لدى المستثمرين. وهنا تضطلع الخصخصة بدور رئيسي. ويتعين علينا أيضا أن نيسِّر الأمور لرجال الأعمال كي يستثمروا في كوسوفو. ومن أجل هذا، سنفتح مكتبا لتسجيل المستثمرين وتوفير المتطلبات القانونية بسرعة: مكتب للاستثمار يتولى جميع الأمور.

وتتعلق الأولوية الثالثة بالتعددية العرقية. أنا أشعر بالقلق إزاء سياسة المصالح القائمة على العرق من قبل كل من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، على حد سواء، فضلا عن بلغراد. ولا يمكن أن نسمح للهياكل الموازية بالعمل. هذا أيضا هو السبب الذي أنشأنا من أجله إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ميتروفيتشا بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وسنقيم دائرة شرطة كوسوفو في الجزء الشمالي من المدينة. وما زال ينبغي أن نعمل كثيرا. بيد أن المجتمع الدولي هو الذي يُحكم سيطرته الآن، بعد فترة ثلاث سنوات ونصف السنة لم نسمع خلالها شيئا من هناك غير ما نسمعه من ''مراقبي الجسر''.

لقد ساعدتنا بلغراد بشأن ميتروفيتشا، ولكنها تواصل في المجالات الأخرى دعم الهياكل الموازية التي تعمل على أساس العرق الواحد. وفي حين تصر بلغراد على أن كوسوفو جزء من صربيا، ينصبّ تركيزها في الحقيقة حصرا على مصالح مجرد ١٠ في المائة من سكان كوسوفو.

ولكن غالبية الجالية الألبانية في كوسوفو فشلت في الحصول على ملكية مصالح الجالية الصربية والأقليات الأخرى. وما زال التحرش بالأقليات جاريا. وما زالت الأقليات خائفة من التنقل بحرية في أرجاء كوسوفو. وهي تفتقر في أغلب الأحيان إلى الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والمرافق العامة والوظائف. ونعمل نحن في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملا جادا لتهيئة الأوضاع من أجل زيادة عدد أعداد العائدين. وسيصبح بالمستطاع في عام ٢٠٠٣ عودة المزيد منهم. ولكن يتعين على المؤسسات المؤقتة أن تدعم أيضا حقوق الأقليات والعائدين بمخصصات من الميزانية وببرامج ملموسة. ولا بد أن تثبت كوسوفو بأنها تنشئ مجتمعا متعدد الأعراق يستطيع كل مواطن فيه أن يعيش في أمن وكرامة بغض النظر عن منشئه العرقي.

وأعود الآن إلى نقل السلطة. من المتفق عليه أن الجمعية والمؤسسات الأخرى ترغب في تحمُّل المسؤولية. وأنا على استعداد لتسليم كل الاختصاصات التي أستطيع تسليمها بموجب القانون إلى المؤسسات المؤقتة بنهاية هذه السنة. ولكن لا بد أن تحرز المؤسسات التقدم فيما يتصل بالمعايير المرجعية وأن تظهر أنها على استعداد لتحمُّل مسؤوليات إضافية وقادرة بصورة حقيقية على إنجاز الأمور.

ولدى البلديات الآن خبرة في إدارة الشؤون المحلية تزيد على عامين. وسنصبح في غضون وقت قصير قادرين تماما على تسليم المسؤوليات التنفيذية للبلديات الأكثر نجاحا، وننسحب لنقوم بمهمة رصد وإشراف.

وعلى الصعيد المركزي، تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باستعراض لفعالية تسليمنا المسؤولية الحقيقية في المجالات التي نقلت فيها المسؤوليات. وسنحاول أن نحدد، بالتعاون مع المؤسسات المؤقتة، جميع المجالات الأخرى التي يمكن نقلها في هذه السنة. وبعد ذلك سننظر معهم في أفضل طريقة للقيام بذلك. مبدؤنا هو التمكين الفعال. ولكن من الأهمية بمكان ألا يتم نقل السلطة بطريقة تفيد بأن المجتمع الدولي يتخلى ببساطة عن هياكل كوسوفو السياسية، متغافلا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

و لم ينقض بعد العام الأول منذ تشكيل الحكومة. ولا يزال هناك نقص في الضوابط والتوازنات الفعالة بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ووسائط الإعلام. ولا تزال حماية الأقليات ضعيفة في كل المؤسسات. وقد طلبت الحكومة ذاتها أن نستمر في تقديم دعمنا. ورغم أوجه القصور لدينا – إذ لا تزال البعثة تقع في أخطاء بالتأكيد – لا تزال هناك حاجة إلينا في كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أمور محددة لا يمكنني أن أنقلها بالكامل إلى المؤسسات المحلية. وقد أوكل إليّ أن أعمل بوصفي ضامنا للمساواة في الحقوق والمعاملة العادلة للأقليات. وإلى جانب قوة حماية كوسوفو، فإنني المسؤول عن الأمن والنظام المدني، وسأحتفظ بالمسؤولية عن العلاقات الخارجية.

إنني لا أعتقد أن عام ٢٠٠٣ هو الوقت الملائم لحسم مركز كوسوفو بشكل نهائي. ولكن الوقت قد حان لإرساء أسس العملية السياسية التي ستحدد هذا المركز في نهاية المطاف. والحوار بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ضروري في حد ذاته، ومن شأنه أن يُمكِّن من إجراء المزيد من الحوار السياسي بعد ذلك. وفي حقيقة الأمر، إن الفقرة ١١ (هاء) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) توكل إليّ تعزيز هذه العملية.

ومن الأهمية بمكان أن يبقى مجلس الأمن الذي يمثل المجتمع الدولي برمته مسؤولا عن كوسوفو إلى أن يتم تحقيق الهدف الرئيسي الوارد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي الوقت نفسه، يجب أن تستعد كوسوفو لعملية الاندماج الأوروبي، مع جيرانها في المنطقة.

ومن المتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يضع استراتيجية أكثر نشاطا فيما يتعلق بالبلقان في قمة سالونيكي في ٢١ حزيران/يونيه. وفي رسالة إلى الرئاسة اليونانية الحالية والرئاسة الإيطالية المقبلة للاتحاد الأوروبي، طالب رئيس المفوضية، رومانو برودي، بالتزام سياسي أقوى من الاتحاد الأوروبي وإمكانية واضحة لا لبس فيها للحصول على العضوية. وفي اجتماع عقد في بروكسل في الأسبوع الماضي بين الممثلين الدوليين من المنطقة والممثل السامي خافيير سولانا والمفوض كريس باتن، رأينا جميعا أن هذا شرط أساسي من شروط النجاح.

ولكن أي مشاركة من جانب المجتمع الدولي لا بد أن يواكبها مشاركة مساوية لشركائنا المحليين في الوفاء بمعايير المجتمع الديمقراطي الناجح.

ختاما، ما الذي يريده الناس في كوسوفو؟ وما هي أولوياتنا؟ العمل، والأمن، وتعدد الأعراق. هذا هو معنى المعايير. وهذا هو ما يريده المجتمع الدولي، وهذا هو ما يريده الناس في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مايكل شتاينر على بيانه الوافي والمهم.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بالطبع، أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للسيد شتاينر على إحاطته الإعلامية، التي جاءت متممة للتقرير الشامل للأمين العام. وأرحب أيضا بحضور الأمين العام في بداية هذه الجلسة.

إن هذه العناصر المختلفة تسمح للمجلس بأن يبلور صورة واضحة للحالة في كوسوفو بعد شهرين من الزيارة التي قامت بها بعثة المجلس.

وأود أيضا أن أقول، على سبيل الاستهلال، إن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستدلي ببيان في وقت لاحق، وأنا أؤيد ذلك البيان تماما.

لذا، سأكتفي بالتركيز على ثلاث نقاط.

أولا، أننا نشعر بالقلق إزاء البيانات والمبادرات الانفرادية التي اتخذها البعض في كوسوفو وفي المنطقة فيما يتعلق بمستقبل كوسوفو. فمن شأن تلك البيانات والمبادرات أن تزعزع الوضع القائم لا في كوسوفو وحدها بل في جميع أنحاء البلقان. وإننا ندين على وجه الخصوص المحاولات التي يقوم بها بعض أعضاء جمعية كوسوفو لاعتماد إعلان يتعلق بمركز الإقليم في المستقبل، انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ثانيـا، إن هـذه التطـورات – الـتي لا تمثـل بالتـأكيد الاتجاه المسؤول الذي كان ينتظره المجتمع الدولي – إنما تقـوي من التزامنا بتطبيق المعايير. والوفاء بتلك المعايير يمثل مطلبا أساسيا لمعالجة سليمة لمسـألة المركـز النـهائي، وفقـا للقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هـذا الصـدد، نتقـدم بالشـكر للممثـل الخـاص للأمين العام على البيان الواضـح الـذي قدمـه مـن فـوره بشـأن ترتيبات تنفيذ تلك المعايير. ونؤيد بشكل خاص الجـهود الـتي ستبذل في مجال سيادة القانون، والتي ستمضي جنبا إلى جنب مع تعزيز الديمقراطية.

ثالثـا وأخـيرا، نـود أن نعـرب عـن تأييدنـا لأنشـطة الممثل الخاص للأمين العام. ونؤيـد الأولويـات الـتي حددهـا، وهـي مكافحـة الجريمـة والانتعـاش الاقتصـادي وبنـاء مجتمـع متعدد الأعراق.

وفي هـذا الشـأن، نؤكـد على أهمية مواصلة المسـاعي لتأمين العـودة المنتظمـة للاجئـين والنـازحين. ونؤيـد بـلا تحفـظ تطوير الحوار مع سلطات بلغراد على أساس مبدأ التعاون لكن بـدون تدخـل، والدعـوة إلى إجـراء مشـاورات مباشـرة بـين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك.

ختامـا، أود أن أدعـو الأعضـاء المنتخبـين لمؤسسـات الحكـم الـذاتي لكـي يوحـدوا جـهودهم مـن أجـل إنشـاء كوسوفو حديثة ومتعددة الأعراق وديمقراطيـة، وفقـا للمعايير الـتي أرسـتها بعثـة الأمـم المتحـدة، علـى ألا تغيـب عـن بالنـا مصالح جميع سكان كوسوفو.

هذا هو النهج الذي ينبغي أن يكـون لـه الغلبـة، بـدلا من تبديد الجهود في مبادرات لا طائل من ورائها وليس هـذا وقتـها المناسـب، ولـن تـؤدي إلا إلى انعـزال سـكان كوسـوفو عن بقية المنطقة وانعزالهم عن القارة الأوروبية، وربمـا خسـارة دعـم المجتمع الدولي أيضا.

السـيد طومسـن (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): شـأني شـأن زميلـي الفرنسـي، أرحـب بوجـود الأمين العام معنا في بداية هذه الجلسة، وأشكره على تقريـره. وإنني ممتن للسيد مـايكل شـتاينر علـى البيـان الواضـح والمفيـد الـذي قدمـه، وأؤيـد أنـا أيضـا بيـان الاتحـاد الأوروبي، الـذي سيدلي به زميلنا اليوناني في وقت لاحق من هذا الصباح.

وأود أيضا أن أخص النرويج، خاصة السـفير كولبي، بالشكر على الدور الذي اضطلعت به بلاده في العام الماضي، بما في ذلك في بعثة المجلس إلى المنطقة.

ونؤكد دعمنا للأولويات التي حددها مـايكل شـتاينر مؤخـرا في الخطـاب الـذي وجهـه عـبر شاشـة التلفـاز إلى كوسـوفو في ٢٠ كـانون الثـاني/ينـاير، خاصـة تشـديده علـى مبـدأ المعايير قبـل المركـز النـهائي، وضـرورة أن تعمـل جميـع الأطراف في كوسوفو بمزيد من الجدية.

لقـد حققـت بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسوفو، بقيادة مايكل شتاينر، الكثير خلال الأشـهر الثلاثـة الماضيـة، فقـد فرضـت البعثـة سـلطتها علـى كـامل كوسـوفو، وتزايد عدد القضاة من الأقليـات، واتخـذت دائـرة الشـرطة في كوسوفو خطوات للاضطـلاع بمسـؤوليتها عـن بعـض أنشـطة حفظ النظام والقانون، وتحسن الشعور بالأمـان في الشـوارع، وبـات الوصـول عـبر الجسـور في ميتروفيتشـا ميسـورا. ولكـن علينا أن ندرك أن الطريق أمامنا مـا زال طويـلا لبلـوغ هـدف مجلس الأمن، وهـو كوسـوفو المتعـددة الأعـراق الـتي يمكـن أن تحتل مكانها الصحيح في أوروبا إلى جانب بقية دول البلقان.

وإليكـم بضعـة أمثلـة: إن دورة العنـف الأخـيرة الـتي تضمنـت عمليـات اغتيـال ناجحـة ومحـاولات اغتيـال، وهجمات على الكنائس الأرثوذكسية؛ تعطي الانطبـاع بـأن المتطرفين المحليين يشعرون بأن بإمكـانهم أن يقومـوا بعمليـاتهم ويفلتـوا مـن العقـاب. وهـذا أمـر لا يمكـن، ولا يجـوز السـماح

به. وعلى القادة المحليين أن يدينوا جميع أعمال العنف هذه، وأن يدعموا جهود شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والجهود التي تبذلها دائرة شرطة كوسوفو، لتشديد الخناق على هذا التطرف الأناني الذي يعوق تنمية كوسوفو، ويؤثر على الحياة الطبيعية للناس العاديين فيها. كما نحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو على معالجة الأسباب الجذرية لهذا التطرف.

ثانيا، يتعين أيضا على مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين، على جميع المستويات، أن تتعاونا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إذا قدمت، ومتى قدمت، أية عرائض اتهام. فالامتثال التزام دولي، وسيكون من المهم لكوسوفو أن تقدم الدليل على نضجها السياسي، وعلى أنها تتصرف في حدود قيم الاتحاد الأوروبي المشتركة.

ثالثا، ثمة سبيل آخر لمواصلة العمل من أجل إنشاء خدمة مدنية متعددة الأعراق. فهناك حوالي ٦٠ في المائة من المناصب العليا في الخدمة المدنية ظلت شاغرة حتى نهاية ٢٠٠٢. وهناك مهمة ضخمة ومتواصلة متوقعة لإنجاز عمليات العودة. والبعثة التي أوفدها المجلس، أوضحت الحاجة إلى القيام بعمل شاق من جانب جميع المعنيين، إذا كان المراد زيادة عمليات العودة في عام ٢٠٠٣.

ويرحب وفد بلادي بنية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على نقل مزيد من الاختصاصات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين - وهو ما أكده لنا مايكل شتاينر هذا الصباح. ونحن نشجع البعثة على السعي حثيثا في جهودها في هذا المضمار. ولكن السلطة تأتي مقترنة بالمسؤولية. وعلى جميع الأطراف أن تعمل على أساس نهج ''المعايير قبل المركز''. وعلى جميع الأطراف أن تظهر أنها تعمل في سبيل تحقيق المعايير الأوروبية. ذلك أن تحقيق تلك المعايير سيسهم في تحقيق الأولويات الثلاث التي أشار إليها السيد شتاينر وعن صواب. وعلى جميع الأطراف أن تثبت أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الإطار الدستوري الحالي، قبل أن تصبح المفاوضات على المركز النهائي ممكنة. واستباق الحكم على المركز النهائي، سواء من خلال تصريحات تصدر في بريشتينا أو بلغراد، أو بتحويل فرقة حماية كوسوفو إلى جيش، أمر لا يمكن قبوله. وعلى كوسوفو أن تدلل على جديتها في أن تدير شؤونها عمليا، وفي إدماج طوائف الأقليات في الحكومة. وفي الوقت ذاته، يتعين على تلك الأقليات أن تبرهن على التزامها بمستقبل كوسوفو.

ولا يمكن إحراز تقدم نحو المركز النهائي بدون وجود حوار بين مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين والحكومة في بلغراد. وينبغي أن يركز الحوار، في مرحلته الأولى، على القضايا العملية التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية لمواطني كوسوفو والمشردين داخليا الذين ما زالوا خارج كوسوفو. وستكون القضية الأساسية في هذه المرحلة، ضمان سيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، وهو ما تم تأكيده في مؤتمر لندن الذي انعقد حول هذا الموضوع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وإجراء مثل هذا الحوار في إطار تعاوني إيجابي، سيساعد في خلق مناخ من الثقة المتبادلة يتيح في نهاية المطاف بحث القضايا الأوسع المتعلقة بمستقبل كوسوفو.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة المجلس هذه بشأن مسألة كوسوفو. كما أشكر مايكل شتاينر على إحاطته التي كانت، كعادته، مفصلة ومحددة بمعنى الكلمة، والتي ترسم لنا صورة واقعية صارخة للوضع في كوسوفو، وإن خلت من أي تشاؤم لا لزوم له. كما أعرب عن شكرنا للأمين العام على حضوره بداية الجلسة.

تنعقد هذه الجلسة بعد شهرين من زيارة البعثة التي أوفدها المجلس إلى كوسوفو. وأعتقد أن جميع المشاركين في البعثة استطاعوا أن يلمسوا بأنفسهم الجدوى من وراء

إرسالها. وأود أن أتوجه بشكر خاص إلى السفير بيتر كولبي، ممثل النرويج، على حسن قيادته لهذه البعثة.

إن بلغاريا، بصفتها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سأكتفي بذكر بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

إن بلغاريا على اقتناع بأن العمل الممتاز الذي تنجزه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد شتاينر، لا بد من مواصلته، كما يجب أن يستمر نقل المسؤوليات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين، وعلى وجه التحديد، بنفس الطريقة التي وصفها السيد شتاينر قبل لحظات. والإطار الدستوري يمثل نقطتنا المرجعية الأساسية، فهو يتضمن المعايير الكفيلة بتوليد الدينامية اللازمة لهذه العملية. ولكي تنجح عملية نقل السلطة، لا بد من توسيع رقعة الصلاحيات الإدارية والتنظيمية لمؤسسات كوسوفو، مع ضمان المشاركة المنصفة فيها لمختلف المجموعات العرقية. ومجموعة القواعد الإجرائية التي تنظم أداء الأجهزة الإدارية لا غنى عنها في هذا المجال.

لقد أشار المتكلمون الذين سبقوني إلى بعض الأفعال وبعض الأفكار، وكذلك إلى بعض المسؤولين السياسيين، ومن بينهم نواب في جمعية كوسوفو، والحكومة الكوسوفية، بل وإلى آخرين في أماكن أخرى، ممن تجاوزوا صلاحياتهم المحددة في الإطار الدستوري، وحاولوا التعدي على الصلاحيات المخصصة للممثل الخاص. وتلك المحاولات تشكل مصدر قلق لبلغاريا. وما زلنا نؤمن بأن السياسة التي أرستها الأمم المتحدة - أي نهج ”المعايير قبل المركز“، والقائمة على معايير مرجعية، توفر الأساس للحل المستدام لمشكلة كوسوفو. وعلى غرار المتكلمين السابقين، نرى أن جميع تلك المحاولات من شأنها أن تزعزع استقرار كوسوفو وتحول دون وصول المجتمع الدولي إلى حل للمشكلة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما تشعر بلغاريا بالقلق إزاء أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، بما فيها تلك التي ارتكبت ضد الكنائس الأرثوذكسية، والتي أشار إليها السفير طومسون قبل لحظات. لا بد أن تتوقف أعمال العنف هذه. فمن شأنها على الأرجح أن تثني الطائفة الصربية عن الاندماج في أمور الحياة في كوسوفو.

إن فكرة عودة ممثلي الجيش والشرطة الصرب إلى كوسوفو لا يرجح أن تسهم، في رأينا، في استقرار الوضع وقد تكون لها عواقب يصعب التنبؤ بها. وتعتقد بلغاريا أن سلطات كل من بلغراد وبريشتينا يجب أن تمتنع عن الأعمال السياسية المتعجلة التي قد لا تفضي إلا إلى تفاقم الأوضاع وزعزعة الاستقرار في كوسوفو.

وترحب بلغاريا بإنشاء إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في متروفيتشا الشمالية. إنها بادرة إيجابية قد تحسن الأحوال المعيشية في تلك المدينة وفي المنطقة برمتها.

ولا بد من تعزيز الحوار بين سلطات بريشتينا وبلغراد؛ وهو الأمر الذي تكلم عنه السيد شتاينر. ويتعين على تلك السلطات أن تركز على المسائل العملية التي يمكن أن تحسن الأحوال المعيشية لأبناء كوسوفو ويمكنها بالتالي أن تهيئ المناخ لحل دائم للمشكلة. ونرحب أيضا بالنتائج التي تحققت في الحوار بين سلطات بلغراد وبعثة الأمم المتحدة.

وتؤيد بلغاريا بكل قوة جهود الممثل الخاص في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وفي مساعدة كوسوفو على إنعاش اقتصادها. وكما قال السيد شتاينر قبل لحظات، ما يهم أبناء كوسوفو هو تحسين أحوالهم المعيشية. هذا هو الدور المطلوب من المجتمع الدولي، وفي هذا المجال

سيمكن قياس مدى نجاح أو فشل جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تعتقد بلادي أن كوسوفو لم تصل حتى الآن إلى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا التنمية السياسية، الذي يمكّنها من التصدي لمشكلة المركز القانوني النهائي في وقت قريب. وفي هذا السياق، يظل وجود بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو عاملا هاما للاستقرار وكفيلا للسلم والاستقرار.

وستواصل بلغاريا المشاركة في عمليات حفظ السلام في كوسوفو والعمل ضمن الإطار الإقليمي حتى يمكن معالجة هذه المشكلة بأقصى درجات العناية. وينبغي أن نولي في عام ٢٠٠٣ اهتماما أكبر للتصدي للمشاكل المتعلقة باقتصاد الظل والجريمة المنظمة والفساد.

وأود أن أشير أيضا إلى الأهمية التي توليها بلادي للجوانب الإقليمية في قضية كوسوفو، والتي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لبلدان المنطقة. تود بلغاريا أن تعيد التأكيد على موقفها الثابت بأن تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية — خاصة في مجالي الاتصالات والنقل — هو الحل الحقيقي، ليس لمشاكل كوسوفو فحسب بل أيضا لمشاكل المنطقة بأسرها.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأن أشكر بالطبع، على وجه الخصوص، الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، على حضوره هنا وعلى إحاطته الإعلامية الدقيقة التي تأتي في الوقت المناسب تماما بشأن الأوضاع في الميدان.

وأود أن أقدم ملاحظاتي بصفة رئيسية على تقرير الأمين العام (S/2003/113)، وأن أفعل ذلك من خلال وجهة نظر بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وفي هذا السياق، أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تقديم الشكر إلى السفير كولبي ممثل النرويج، عضو المجلس آنذاك، على تنظيم تلك البعثة ورئاستها بنجاح تام.

ويلاحظ وفد بلادي بارتياح كبير الأهداف التي حددها السيد شتاينر بوصفها العناصر الرئيسية لجهوده ومهمته في كوسوفو: إيجاد فرص العمل، وتهيئة ظروف الأمن التام، وبالطبع إقامة مجتمع متعدد الأعراق.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالمهام التي نفذتها الأمم المتحدة في كوسوفو، كانت هناك بلا شك حالات تقدم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن بينها تجدر الإشارة إلى العمليتين الانتخابيتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وكذلك إنشاء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والمجالس البلدية الجديدة، وكلها تعتبر ممارسات ديمقراطية وتشكل الأساس لنضوج سياسي جديد في ذلك المجتمع، الذي شهد كل هذا العنف الشديد.

إن عملية نقل المسؤولية إلى المؤسسات المحلية عنصر مشجع للتنمية، شأنه في ذلك شأن تمديد نطاق سلطة بعثة الأمم المتحدة إلى متروفيتشا الشمالية وتعيين قضاة ومدعين ينتمون إلى جماعات الأقليات كجزء من النظام القضائي في كوسوفو. ولقد تمخضت هذه التطورات الأخيرة عن الحوار مع سلطات يوغوسلافيا، التي هي الآن صربيا والجبل الأسود.

إن سيادة القانون عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ولهذا يرحب وفد بلادي بالمنجزات التي تحققت في ذلك المضمار، مثل انخفاض معدلات الجريمة العام الماضي والتدابير التي اعتمدتها دائرة الشرطة والنظام القضائي في كوسوفو كي يجعلا من نفسيهما مؤسستين متعددتي الأعراق يعمل بهما موظفون مدربون.

ولكن يراودنا قلق بالغ إزاء حوادث العنف التي وقعت مؤخرا داخل الطائفة الكوسوفية الألبانية، من الواضح لأسباب سياسية، وبالطبع إزاء العدوان المقترف ضد الأقليات الطائفية — لاسيما الأقلية الصربية - وهذه الحوادث تشكل عقبات خطيرة أمام فرض سيادة القانون. ونرى في هذا الصدد أن رسائل رفض الجريمة السياسية، الموجهة من قادة كوسوفو، والمظاهرات الشعبية في هذا المجال، إنما هي من العوامل الإيجابية في سبيل إيجاد هذا الموقف الجديد والمجتمع الجديد. ونحن نحث أولئك القادة على نبذ العنف ضد القصَّر بالقدر نفسه من الحماس.

إن العودة المستدامة للاجئين والمشردين، والأقليات خاصة، إلى مجتمعاهم الأصلية شرط أساسي لتحقيق مصالحة بين المجتمعات، شأنها شأن حل مسألة مصير المفقودين. ونحن ننظر باهتمام خاص في هذا الصدد إلى أن الأقليات لا تزال تواجه تهديدات خطيرة لسلامتهم وأمنهم، وإلى هذه الحالة بما يترتب عليها من انعدام حرية الحركة، والقيود المفروضة على حصولهم على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية، على النحو الذي اتضح بحق في ورقة الموقف التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير.

إن صون وإنشاء هياكل متوازية لا يسهم في المصالحة؛ بل الواقع إنه يعمل ضدها كما تعمل المبادرات المصممة للتسرع في تحديد وضع كوسوفو. والمشاركة النشطة من ممثلي الأقليات في الإدارة العامة على كل الصعد، واحد من أهداف مفهوم المعايير قبل الوضع. وفي حين أن من المهم للأقليات أن تستفيد من نطاق المشاركة السياسية والعامة التي تقدمها البعثة، وفي حين تقع المسؤولية عن تعزيز هذه المشاركة على عاتق ممثليهم، فالصحيح أيضا أنه طالما غاب مناخ الأمن والتسامح، سوف تستمر محدودية المشاركة. فمن مسؤولية الأقلية الألبانية وقادتها أن توجد تلك الظروف. هذا هو رأينا الذي شاركتنا فيه بعثة المجلس أثناء زيارتها إلى كوسوفو.

أما عن التعاون بين بلغراد وبريستينا فإن وفدي يؤيد نداء الأمين العام إلى قادة مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمية في كوسوفو للموافقة على العكوف على حوار مباشر مع بلغراد، ويؤيد طلبه إلى السلطات الاتحادية والصربية أن تبذل قصارى جهدها للتشجيع على ذلك الحوار.

ويؤيد وفدي، مع الوفود الأخرى، مفهوم المعايير قبل الوضع، إذ نرى أنه السبيل الوحيد لأن تصبح كوسوفو مجتمعا ديمقراطيا متعدد الأعراق. غير أن من المهم أن يعزز مجتمع كوسوفو وقادته السياسيون تعزيزا كاملا ذلك المفهوم وبارامتراته، باعتباره مفهومهم هُم، لا باعتباره عملية مفروضة من الخارج.

والأمم المتحدة موجودة في كوسوفو لمهمة التوصل إلى رؤية لتعدد الأعراق. وتنشأ عقبات كثيرة بصورة يومية تحول دون تحقيق ذلك الغرض والرؤية. فعلى الأمم المتحدة أن تواصل عملها في كوسوفو دون أن يغيب هذا الأمل عن بالها. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد مجتمع كوسوفو على العيش بسلام كمجتمع متعدد الأعراق. فهذا في نهاية التحليل هو تطلُّع أهل كوسوفو وهو هدف المجتمع الدولي.

السيد فاليدس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، بعقد هذه المناقشة العلنية في مجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو. فأمام زيادة التحديات التي نواجهها في عام ٢٠٠٣، وبعد مضي عام على بدء التحول التدريجي للسلطة التنفيذية والتشريعية إلى شعب كوسوفو، يبدو من الملائم تماما أن يتمكن أعضاء الأمم المتحدة من الإعراب عن آرائهم بشأن التقدم الذي يحرزه أوسع مشروع لبناء السلام في تاريخ الأمم المتحدة.

كذلك نعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية من السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ونقدر جهوده تقديرا كاملا. كما نلاحظ بارتياح نتائج بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد التي أوفدت في أواخر العام الماضي.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها شيلي في المجلس بشأن هذا البند فإننا نود الإعراب عن تأييدنا لعمل ونتائج بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يتشرف بلدنا بالمشاركة فيها. ونحن نشيد بموظفي البعثة لما يبذلونه من جهد في سبيل الوفاء بولايتهم لتجهيز كوسوفو وصربيا والجبل الأسود بإدارة مؤقتة يمكن لأهلها أن ينعموا في ظلها بقدر كبير من الحكم الذاتي.

وهذا هو السبب في أننا نعتبر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قاعدة سليمة وأداة لتحقيق الهدف ذي الثلاث شُعب في ولايتها: إدارة كوسوفو وإقامة المؤسسات، وأخيرا تيسير عملية سياسية لتقرير الوضع النهائي لكوسوفو. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة فإننا نؤيد، كما أيد الذين سبقونا بالكلام، نهج المعايير قبل الوضع، ونؤيد المعايير الثلاثة التي حددها السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام.

وأما عن تقرير الأمين العام، فإننا نسلِّم بالتقدم الكبير الذي أحرز في عام ٢٠٠٢، في مجالات من بينها نقل السلطة التنفيذية والتشريعية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وإنشاء حكومات بلدية وإقامة العدل، ولا سيما تعيين قضاة ومدعين من بين مجتمعات الأقليات، وإنشاء خدمة مدنية متعددة الأعراق، وتوسيع بعثة الأمم المتحدة لتشمل متروفيتشا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعودة ممثلي صرب كوسوفو مؤخرا إلى جمعية كوسوفو. فهذه علامة طيبة.

غير أن القلق لا يزال يساورنا إزاء حالة المشردين داخليا واللاجئين. ونرجو أن يستمر إيجاد الظروف الملائمة لعودتهم بأعداد كبيرة وبطريقة مستدامة بقصد إقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق، قادر على إدماج جميع أهل كوسوفو بلا استثناء.

كما أننا نعرب عن انزعاجنا لحوادث العنف فيما بين ألبان كوسوفو وتجاه صرب كوسوفو. فينبغي ألا يُدخر جهد في سبيل منع ازدياد الجرائق المتعمدة والاعتداءات الأليمة والجريمة المنظمة. ولا بد من إدانة أعمال المتطرفين والإرهابيين بالإجماع.

ونحن نتفق على التحديات الثلاثة التي حددها السيد مايكل شتاينر في ٢٠ كانون الثاني/يناير. فمن الضروري أولا أن نعزز الاقتصاد، وخاصة في مجال البطالة؛ وأن نقضي على الجريمة المنظمة؛ وأخيرا، أن نبني مجتمعا متعدد الأعراق. ونناشد حكومة كوسوفو أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات.

وبالنسبة لمكافحة الجريمة المنظمة، فلا يمكن أن يحدث تقدم في هذا الصدد دون التزام جميع النشطاء بتأمين سيادة القانون وتحسين إقامة العدل بالنسبة للجميع، وخاصة بالنسبة للمشردين واللاجئين. ثم إن احترام سيادة القانون وإقامة نظام معزز للعدل، هما أفضل ضمان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو. وفي هذا السياق، فإن تعاون الأطراف كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمر أساسي.

وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي، نحن ندرك أن العام ٢٠٠٣ بشّر بمرحلة جديدة، التحدي الرئيسي فيها يتمثل في إظهار فعالية المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي التي أنشئت بغية ضمان النقل الفعال للسلطة. وسيكون الاختبار الحاسم هو الطريقة التي يؤدي بها الموظفون الدوليون في كوسوفو وظائفهم عندما يقلص عدد الموظفين المدنيين الدوليين الموجودين الآن في كوسوفو إلى النصف.

وفي الختام، نناشد الأطراف تكثيف الحوار البنّاء بين بلغراد وبريشتينا بهدف تحقيق نتائج فعلية وملموسة للتغلب على التحديات الخطيرة التي أشرت إليها، وعلى رأسها، كفالة أن يعيش جميع سكان كوسوفو في وطنهم بكرامة وبعيدا عن الخطر.

السيد غسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بوجود الأمين العام في بداية الجلسة. وأعلم بأنه يتعين عليه أن يغادر للاهتمام بعمل آخر. وأرحب ترحيبا خاصا بوجود السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص، وبالتقرير الذي عرضه صباح هذا اليوم (S/2003/113).

ونرحب بالتطورات الأخيرة، كما هي معروضة في التقرير الذي عرض علينا صباح هذا اليوم، ونلاحظ أن الحالة قد تحسنت بصورة كبيرة منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وظل تنفيذ ذلك القرار مرضيا، بالحكم على ما جاء في التقرير الذي عرض علينا صباح هذا اليوم.

ومن المهم جدا التوصل إلى تسوية سياسية ونعتقد أن الاقتراحات الواردة في القرارات ذات الصلة وجهود المجتمع الدولي، بما فيها بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى المنطقة، هي أمور مشجعة جدا. ويعتقد وفدي أن للمجتمع الدولي دورا هاما يضطلع به في هذه العملية لكن المسؤولية الأولية عن تسوية الصراع تقع على عاتق الأطراف.

وأن عملية التفاوض الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة تكون مقبولة لجميع الأطراف تقتضي تقديم تنازلات، ومن ثم نحن نشجع الأطراف على ألا تدخر أي جهد من أجل تقليص عدم الثقة ومساعدة بعضها لبعض. كما إننا نشجع استمرار الحوار بين السلطات في بلغراد وفي بريشتينا، نظرا لأن ذلك أمر هام لتحقيق توطيد حالة أكثر استقرارا في البلقان.

ويحث وفدي الأطراف على التقيد بمبدأ ''المعايير قبل تحديد المركز'' والتوصيات الأخرى من أجل تحسين الأمن في المنطقة وفي البلد. كذلك نرحب بالأولويات الثلاث لعام ٢٠٠٣ التي عرضها السيد مايكل شتاينر صباح هذا اليوم. ونشعر بأن التقدم الذي يحرز في ذلك المجال سيقرّب من الاختتام الناجح للبعثة - وهي واحدة من أنجح بعثات منظمتنا.

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره المفصل (S/2003/113). كما نرحب بوجود السيد شتاينر في جلستنا اليوم، ونشكره على بيانه.

في نهاية العام الماضي، قامت بعثة مجلس الأمن، التي يقودها السفير كولبي، ممثل النرويج، بزيارة ناجحة إلى بلغراد وكوسوفو. ونعرب عن تقديرنا للسيد شتاينر، فضلا عن عدد من الأطراف الأخرى، على جهودهم التي مكنت بعثة مجلس الأمن من النجاح. لقد كانت الرحلة مفيدة جدا في تمكين مجلس الأمن من إجراء تقييم شامل وموضوعي للحالة في كوسوفو.

وينبغي الاعتراف بأن قدرا كبيرا من التقدم أحرز في كثير من الميادين في كوسوفو. فقد أجريت الانتخابات البلدية بنجاح، كما تعمل المؤسسات المؤقتة والهياكل البلدية على المستويات المتنوعة بصورة سلسة. ونعتقد أن ذلك نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها مختلف الأطراف في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما نعرب عن تقديرنا لتلك الجهود.

وفي نفس الوقت، كما أشار السيد شتاينر، ما زال لدى المجتمع الدولي والأطراف المتنوعة قدر كبير من العمل لإنجازه، قبل إمكانية الوفاء بعدد من المعايير في إنشاء مجتمع منسجم ومتعدد الأعراق في كوسوفو. ونأمل أن تضطلع

القيادة المحلية في كوسوفو بمسؤوليتها بفعالية وأن يحترم بالكامل ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بإنشاء نظام مستقر وبالتعاون مع البعثة ومع حكومة صربيا والجبل الأسود من أجل التقرير المشترك لإرساء حكم القانون وتسهيل عملية عودة اللاجئين، وضمان مصالح الأقليات - لا سيما سلامتها، وأمنها وحرية تنقلها - والتصدي الفعال للجريمة المنظمة وتحقيق التنمية الاقتصادية والإدماج الوطني.

ويساور الوفد الصيني القلق بصورة خاصة إزاء الملاحظات الأخيرة المتعلقة باستقلال كوسوفو، ونعتقد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الأساس للمركز النهائي لكوسوفو. وأية محاولة لإعادة ترسيم الحدود ستضر بصورة خطيرة أمن واستقرار المنطقة. ونحن نساند التنفيذ الصارم والعادل لولاية بعثة الأمم المتحدة. وندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة تعاونها مع البعثة في تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بطريقة شاملة وكاملة بهدف كفالة الاستقرار والأمن لكوسوفو وللمنطقة برمتها لأمد طويل.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي بداية أن يتوجه إليكم بالشكر لعقد هذه الجلسة حول كوسوفو. ويتقدم وفدي بالشكر الجزيل إلى السيد شتاينر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو على إحاطته الشاملة والمفصلة حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو. ونشكر السيد شتاينر بشكل خاص على تلخيصه الدقيق للحالة في الإقليم في الصفحات الست التي وزعت علينا ونتفق معه في تحليله للأوضاع العامة وتأكيده على ضرورة الاندماج الاجتماعي في كوسوفو بغية الانطلاق نحو مستقبل يتمكن فيه جميع المواطنين من المشاركة الفعالة في بناء الإقليم. كما يكرر وفدي شكره لوفد النرويج وللسفير كولبي بشكل خاص على الجهود التي بذلت خلال العام الماضي، بما في ذلك بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو.

ويرحب وفدي مرة أخرى بتقرير الأمين العام (S/2003/113) المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويثني وفدي على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتغيير الدينامية السياسية في البلاد، وذلك لإتاحة الحافز لإزالة الهياكل الموازية وتشجيع كافة الأطراف على المشاركة في المؤسسات المشتركة.

وإذ يشير التقرير إلى ظهور مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو، وهما: الجمعية والحكومة، فإن استمرار الجهود لإنشاء خدمة مدنية متعددة الإثنيات هي خطوة جديرة بالاهتمام على الرغم من ظهور بعض العقبات المتعلقة بمحدودية المرشحين من الأقليات والشواغل الأمنية وحالات التوتر بين أبناء الإثنيات المختلفة. وإننا ننظر بقلق إلى المعلومات التي تشير إلى استمرار بعض الهجمات على الأماكن الدينية والتي أشار إليها متحدثون قبلي ونطالب بوقفها لأنها غير مقبولة بكافة المعايير والقيم وتعاليم الأديان.

من جهة ثانية، يؤكد وفدي على المبدأ الذي طرحه السيد شتاينر، وهو ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' لما لذلك من أهمية في المرحلة الراهنة لضمان مشاركة جميع الأطراف في الحياة السياسية لكوسوفو، وتجاوز الخلافات الإثنية التي ما تزال موجودة، وذلك قبل البحث في مركز كوسوفو المستقبلي. وهذا ما أكدته عمليا بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي لكافة الفعاليات السياسية في كوسوفو.

يرحب وفدي ببسط سلطة البعثة في كافة أرجاء كوسوفو، حيث أقامت البعثة إدارتها في ميتروفيتشا الشمالية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وذلك بفضل الاتفاق

الـذي تم التوصـل إليـه بـين البعثـة وجمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحادية.

وإذ يؤكـد وفـدي علـى ضـرورة العمـل الإقليمـي للتوصل إلى حل لمسألة كوسوفو، فإنه يشجع الحوار القائم بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة ويدعو إلى تعزيزه، حيث أدى هـذا الحـوار خـلال العـام الماضي إلى تحقيـق نتـائج إيجابيـة لا يمكن تجاهلها.

ويود وفدي أن يؤكـد أن الحاجـة مـا زالـت قائمـة وماسة لاستمرار عمل البعثة وتعزيز دورها لكي تتمكـن مـن وضع كوسوفو وشعبها على طريق السلام.

إن التطـورات الإيجابيـة الـتي حدثـت علـى السـاحة السياسية في كوسوفو، مثل مناقشة مفهوم اللامركزية وتعزيـز سـيادة القـانون وبنـاء نظـام شـرطة جيـد قـابل للاسـتمرار ومكافحة الجريمة المنظمة والجريمة العـابرة للحـدود، مـن شأنها جميعـا أن توطـد الاسـتقرار في كوسـوفو وتـؤدي إلى وضـع اقتصادي مستقر يؤمّن مناخـا جيـدا للاسـتثمار وتحقيـق تنميـة اقتصاديـة وماليـة يكـون لهمـا أثـر كبـير في تشـجيع عـودة المشردين واللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم للمساهمة في البناء الذي لا بد منه من أجل بناء مستقبل كوسوفو.

وفي الختام، يثني وفـدي علـى جـهود السـيد شـتاينر وبعثة الأمـم المتحـدة في كوسـوفو علـى جـهودهم لتحقيـق الأمن والاستقرار في هذا الإقليم.

إن بناء كوسوفو في المستقبل لا يمكن تحقيقه إلا مـن خلال التخلي عن ذكريات الماضي بكـل مـا فيـها مـن مـآس وآلام، والاكتفـاء بـالتطلع نحـو القـادم مـن الأيـام الـتي تضمـن اندماج جميع أبناء كوسوفو بكل أعراقهم وخلفياتهم في إقليـم يضمن لأجيالهم القادمة السلام والتقدم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد مـايكل شـتاينر الممثـل الخـاص للأمـين العام لكوسوفو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وتـولي باكسـتان اهتمامـا كبـيرا لعمـل بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو. وإننـا نؤيـد الأركـان الخمسـة للبعثـة، بالإضافـة إلى المعايـير الثمانيـة الـتي تقـوم مقـام مقياس لقياس التقدم الذي أحرزته كوسوفو في مجـال الحكـم الذاتي. ونعتقد بأن هـذه المعايير ستساعد على تنفيذ أحكـام قـرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). كمـا سـتمكن شـعب كوسـوفو بأسـره مـن تحقيـق حقوقـه الأساسـية في منـاخ مـن الحرية والسلام وآفاق الرخاء.

ونظرا للحالة الفريدة في كوسوفو، فإننا نؤيـد النـهج الذي يتبعه السيد شـتاينر والـذي يتمثـل في وضـع المعايـير قبـل تحديـد المركـز. وهـذا هـو بـالطبع نهـج فريـد. ونحـث شـعب كوسوفو على العمل بمساعدة الأمم المتحدة، على جعـل هـذه المعايير حقيقة واقعة على الأرض. ويجب أن يمتلك زمام جميع جوانب إدارة شؤونه. وعندما يتحقق ذلك، فإنه ينبغي لنـا - وآمـل أننـا - سـننتقل إلى المرحلـة التاليـة مـن تنفيـذ القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الـتي تتمثـل بموجـب الفقـرة ١١ (هـ) مـن القـرار، في العمليــة الــتي ترمــي إلى تقريــر المركــز النــهائي لكوسوفو. ونأمل بأن تستند هـذه العملية، عندمـا تنفـذ، إلى التشـاور مـع جميـع مـن يعنيــهم الأمــر، ولا سـيما شـعب كوسـوفو، وأن تكفـل حقوقـه الأساسـية، بمـا يتفـق وميثـاق الأمـم المتحـدة. وتـود باكسـتان أن تنضـم إلى مؤيـدي الحـوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسـائل الإداريـة والعمليـة، الذي ساعد إلى حد ما، علـى تحسـين التعـاون وتخفيـف حـدة التوتر في المنطقة. ونأمل بإحراز تقـدم مماثـل داخـل كوسـوفو نفسها أيضا.

ونحن نشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره السابق (S/2002/62، الفقرة ٤٣) بأن الأمن لا يزال يدعو للقلق البالغ. ونؤيد الدعوات الموجهة إلى الجاليات في كوسوفو، بما في ذلك دعوة الأمين العام، إلى نبذ العنف والتطرف والشروع في حوار ومصالحة حقيقيين. وتعتبر سيادة القانون أمرا مركزيا للتقدم الذي يحرز باتجاه المصالحة، وبالفعل نحو طريق الحكم الذاتي. كما ذكر اللورد أشدون مؤخرا حول حالات ما بعد الصراع. "لا يمكن أن يكون لدينا ممارسات ديمقراطية لائقة، إلا بإرساء سيادة القانون"، (S/PV.4631، الفقرة ٢٧)

وتؤيد باكستان المصالحة والتعاون فيما بين الأعراق وإنشاء المؤسسات التي تنسجم والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والحفاظ عليها. وإننا ندعو إلى عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا بأمن وكرامة، وإلى حماية جميع الأقليات وحقها في كل منطقة من مناطق كوسوفو.

وإننا بالرغم من العقبات، نقدر التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، وخاصة الجهود التي يبذلها السيد شتاينر وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل تحسين الحالة في كوسوفو. وننوه بالجهود التي يبذلونها لتعزيز السلام في كوسوفو على أساس التراضي بين الإثنيات المتعددة وسيادة القانون. ونأمل أن نرى كوسوفو تعيش في سلام مع نفسها ومع كل الدول المجاورة. ونأمل أن تبزغ كوسوفو نبراسا للأمل في المنطقة بكاملها، وهي منطقة شهدت قدرا كبيرا من اليأس في العام الماضي.

السيد ويليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تشكر الولايات المتحدة الممثل الخاص شتاينر على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم، ونرحب بآخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/113). ونود أيضا أن نوجه الشكر للسيد شتاينر على دعوته مجلس الأمن في الخريف الماضي لإيفاد بعثة إلى كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر، وعلى العمل الجيد الذي قام به هو وزملاؤه في البعثة لوضع برنامج لزيارة المجلس ثبتت فائدته وجدواه.

ولا تزال الولايات المتحدة على التزامها إزاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن نشكرها على العمل الجيد الذي تقوم به. بيد أن الولايات المتحدة تساورها بعض الشواغل، ومنها ما تفيد به التقارير عن المؤسسات الموازية. فمن شأن هذه المؤسسات أن تكون عقبة تعترض طريق كوسوفو إلى المستقبل بدل أن تعين عليه. وستمثل المؤسسات الموازية حجر عثرة يحول دون المصالحة.

ونشاطر الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن تصورهم لمجتمع متكامل متعدد الأعراق في كوسوفو يتوافر فيه التعليم الجيد للجميع، ويشعر فيه الناس بالأمان مهما كانت أعراقهم، ويثقون في نزاهة نظامه القضائي واتسامه بالروح المهنية، وينمو فيه الاقتصاد ويوجِد الوظائف ويتيح الفرص، ويتمكن فيه الشعب من إدارة شؤونه بنفسه.

ونرجو أن نوجه اهتمام مجلس الأمن إلى بعض العناصر في تقرير الأمين العام التي نراها من الأهمية بمكان، وأن نعرب أيضا عن آرائنا في الحالة الراهنة في كوسوفو.

وتوافق الولايات المتحدة على أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة يجب أن تفعل الكثير زيادة على ما تفعله لاستعمال السلطة التي نقلت إليها بالفعل بموجب الإطار الدستوري. فهذه السلطات كبيرة ويلزم أن يستمر المجتمع الدولي في تأكيد أهمية ذلك. ونرى أنه ينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تقاوم الضغوط السياسية المحلية التي تدفعها إلى أن تنحي على البعثة باللائمة عن عجزها عن استخدام السلطات الجديدة المخولة لها استخداما فعالا.

وتشعر الولايات المتحدة أيضا بالقلق من التراعات الداخلية بين الأحزاب الألبانية. وهذه مشكلة متزايدة، لها أثر سلبي على احتمالات إصدار التشريعات التي توجد حاجة ماسة إليها، وعلى الاقتصاد، وعلى جوانب أخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يوضح لجميع الأطراف ضرورة التآزر في العمل.

وفيما يتعلق بنقل سلطات البعثة في كوسوفو، اقترح السيد شتاينر لدى تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام خطة أجمل فيها ثمانية أهداف أو معايير وسلسلة من النقاط المرجعية لقياس التقدم المحرز صوب الوفاء بهذه المعايير. وانضمت حكومة الولايات المتحدة إلى المجتمع الدولي في التأكيد على نهج ''المعايير قبل المركز''، وطلبت إلى أهل كوسوفو أن يركزوا طاقاتهم على تحقيق النقاط المرجعية للحكم الذاتي التي وضعها الممثل الخاص بدلا من التركيز على المناقشات بشأن تحديد الوضع السياسي النهائي. وتشمل هذه المعايير إقامة مؤسسات ديمقراطية فعالة، وإقرار سيادة القانون، وعمليات الإعادة، وإعادة إدماج الأقليات وغيرهم من الذين تعرضوا للتشريد.

ولإيماننا بأن هذه المعايير في حالة تنفيذها من شأنها أن ترسي أساسا سليما لتكون كوسوفو كيانا صالحا متعدد الأعراق، نواصل تشجيع الممثل الخاص شتاينر على إعداد خطة عمل تفصيلية لتوجيه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من خلال عملية النقاط المرجعية. ومما يثير انشغالنا ما يفيد به الأمين العام من أن بعض أعضاء مجلس الوزراء الألباني في كوسوفو قد تملصوا علانية من التزامهم بهذه النقاط.

وترى الولايات المتحدة أن البعثة ترددت أكثر مما ينبغي في نقل السلطات التي لا يُحتفظ بها للممثل الخاص للأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. فعلى سبيل المثال، بذلت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من الجهد ورأس المال السياسي من أجل إقناع البعثة بالموافقة في كانون الأول/ديسمبر على ضم السلطة المالية المركزية الخاصة بالبعثة إلى وزارة المالية والاقتصاد التابعة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ومن دواعي الأسف أن بعض فرادى مستشاري البعثة بمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على مستوى البلديات لم يكن لديهم فيما يبدو الاستعداد للتنازل عن سلطة صنع القرار الفعلية في هذا المجال.

وكما سيظهر في البيان الرئاسي بعد قليل، فقد رحبت الولايات المتحدة بخطاب السيد شتاينر التلفزيوني في ٢٠ كانون الثاني/يناير، الذي أعرب فيه عن رغبته في تسليم جميع الصلاحيات التي يستطيع تسليمها قانونيا إلى المؤسسات المؤقتة بحلول نهاية هذا العام شريطة أن يكون لديها الاستعداد للعمل الجدي. ونثني على اعتزام السيد شتاينر إعداد خطة مشتركة مع رئيس الوزراء ريجبي لإيجاد كيفية يمكن بها إتمام ذلك على نحو يتسم بالسلاسة والفعالية. ونفهم أن البعثة ستقوم شهريا بتسليم عدد محدد من السلطات حتى نهاية العام. ويجب على القادة المنتخبين في كوسوفو أن يتقبلوا المسؤولية عن تنفيذ الإصلاحات الضرورية لازدهار مجتمع متعدد الأعراق.

وندعو السيد شتاينر إلى إيضاح مدى صحة هذا الفهم. فأين نحن الآن من إعداد خطة تنفيذية للمعايير وتطبيقها؟ وهل ينبغي تقييد المعونة المالية بشروط من قبيل الأداء في مجالي التعليم والصحة؟

ونرى أن من المهم للبعثة أن تعمل بشكل جيد مع المؤسسات المؤقتة، تماما كما أن من المهم لتلك المؤسسات أن تتعاون مع البعثة تعاونا كاملا. وتواصل الولايات المتحدة تأييدها الكامل لمبدأ ''المعايير قبل المركز''، ونتطلع إلى خطة العمل التفصيلية التي يضعها الممثل الخاص لتنفيذ النقاط

المرجعية ذات الصلة بالمعايير. وتمثل هذه الخطة خطوة كبرى للأمام للمضي بشكل أكمل في تحديد ما يلزم للمؤسسات المؤقتة أن تنجزه في ممارسة سلطتها في إيجاد مجتمع مدني متعدد الأعراق ذي اقتصاد فعال.

وما زلنا نرى من غير المفيد جميع الجهود التي تبذل للتقدم صوب تحديد الوضع النهائي. وقد أيدنا المباحثات بين بلغراد وبريشتينا حول المسائل التقنية. ولذلك فإننا نرحب بأفكار الممثل الخاص شتاينر المتعلقة بإجراء مزيد من المحادثات بشأن المسائل التقنية بين بلغراد وبريشتينا. والواقع أن هذا قد حدث بالفعل فيما يتصل بالمسائل البيئية المرتبطة بتلوث نهر إيبار. ونؤيد كذلك الجهود المبذولة في هذا الصدد ما دامت البعثة حريصة على إدارة العملية بدقة.

ونرى من السابق لأوانه أن تعيد بلغراد أي وجود عسكري أو شبه عسكري إلى كوسوفو. فالحالة العرقية ما زالت بالغة التوتر، ومثل هذا التطور من شأنه أن يكون استفزازيا ولا يخدم غرضا. ونفهم أن قيادة قوة كوسوفو تستعرض الطرق اللازمة لتعزيز جهودها لتوفير الأمن في الأديرة وغيرها من المواقع الثقافية الصربية في شمال كوسوفو. كما أننا أحطنا علما برسالة نائب رئيس الوزراء يوفيتش.

ونحن نعتقد أن ادعاءاته تعكس إحباطا معينا إزاء التحدي الصعب المتمثل في إحراز تقدم في ميتروفيتشا. وتمضي بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو قدما على نحو ملائم على هذه الجبهة، ونتطلع إلى الحصول على المزيد من التفاصيل عن خطة اللامركزية التي يتم وضعها بمساعدة مجلس أوروبا.

وفي الوقت نفسه، نحث بلغراد على أن تؤدي دورا بناء وأن تمتثل لالتزاماتها. ويتعين القيام بالمزيد من العمل للاعتراف باللوحات المعدنية المرخصة لسيارات البعثة ووثائق أخرى بوصفها وسيلة لمساعدة الصرب على إعادة الاندماج في كوسوفو.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من جراء تقارير عن زيادة أعمال العنف في كوسوفو. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء أعمال العنف ضد المجتمعات المحلية للأقليات. ولا يمكن أن تسود بيئة الإفلات من العقاب في كوسوفو. ونشعر بالقلق إزاء تقارير بتجدد التوتر فيما بين الشركاء في التحالف الألباني في كوسوفو. ونشعر بالقلق بوجه خاص أيضا مما ورد في تقرير الأمين العام بأن الجمعية لا تزال تظهر ترددا متواصلا في الاستجابة لطلبات مجتمعات الأقليات.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد قد تحسن في كوسوفو، فما زال يعاني من الضعف ويحتاج إلى مساعدة. ولا توجد إلا فرص قليلة جدا للشعب في كوسوفو.

ولذلك، فأمامنا قدر كبير من العمل ينتظرنا في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، وبعد الانتخابات الناجحة، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛ ومع وجود قوة شرطة مدربة جيدا ومحترفة؛ ومع حرية حركة أفضل والتقدم الذي تم إحرازه في مجالات أخرى، هناك سبب لتقدير الإسهامات التي يقدمها الممثل الخاص شتاينر والبعثة في كوسوفو.

وكما قلت في بداية بياني، فإن الولايات المتحدة تشكر الممثل الخاص شتاينر والبعثة على عملهما الجيد، وتؤكد من جديد على دعمنا القوي للبعثة ومهمتها.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأيضا لرئيس البعثة، السيد شتاينر، على إحاطته الإعلامية الموضوعية حول الوضع في المنطقة.

إن التقييمات والتحليلات الواردة فيها، بالإضافة إلى الملاحظات والاستنتاجات لأحدث بعثة لمجلس الأمن في كوسوفو وبلغراد، توفر أساسا جيدا للنظر بشكل شامل في الحالة في المنطقة وما حولها، وتسمح لنا بتلخيص السنة

الأولى لأنشطة السيد شتاينر بصفته الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

ونحن نتفق على أنه يمكننا أن نلاحظ اليوم ومع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتطبيع الحياة في كوسوفو، الأمران اللذان تم تعزيزهما، ضمن أمور أخرى، بفضل جهود السيد شتاينر، وبطرحه مفهوم ''المعايير قبل تحديد المركز''.

وقد بدأت المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي عملها في المنطقة وبدأ نقل بعض صلاحيات الممثل العام إليها. وأجريت الجولة الثانية من الانتخابات البلدية. وبالتدريج تشرع قوات شرطة كوسوفو في تثبيت أقدامها. وتمت ملاحظة تقدم في حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية وفي إرساء الحوار مع قادة ائتلاف العودة الصربية والحكومة في بلغراد؛ والنتيجة الواضحة لذلك كانت حل مشكلة ميتروفيتشا الشمالية.

ونلاحظ في هذا السياق أن الحالة في المنطقة لا تزال بالغة الحساسية. ومن المهم أن يعمل الوجود الدولي هناك بأكبر قدر من الإحساس بالمسؤولية، وتفادي أي إجراءات غير متأنية قد تعوق التقدم صوب تحقيق الأهداف الموضوعة.

ونحن نرحب باستعداد قيادة بلغراد لمواصلة التعاون البناء مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأيضا مع بريشتينا.

وهذا هو مفتاح الحل للعديد من المشاكل التي تعوق التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وجميع هذه المشاكل معروفة جيدا ولا تزال بحاجة إلى اهتمام لا ينقطع من المجتمع الدولي. وتتضمن هذه المشاكل الافتقار إلى شروط تضمن المساواة في الأمن وحرية الحركة لجميع سكان كوسوفو، وعلى رأسهم الأقلية الصربية، وموجة العنف المستمرة ضد الصرب الباقين في المنطقة.

وهناك عنصر جديد يبعث على القلق الشديد وهو اندلاع أعمال العنف — يتضح جليا أنها لأسباب سياسية – داخل المجتمع المحلي الألباني في كوسوفو.

إن الأرقام المتفائلة لأعداد اللاجئين من الأقليات الذين عادوا، والتي تجاوزت مؤشرات الخروج، لا تعكس بالكامل، في رأينا، الوضع الحقيقي للأمور، حيث أنه في عدد من المناطق في كوسوفو التي كان يعيش فيها الصرب وقت نشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، لا يوجد أي منهم عمليا اليوم في كوسوفو.

ومما يبعث اليوم على القلق الشديد أيضا استمرار وجود فيلق العمل لحماية كوسوفو بوصفها منظمة شبه عسكرية- خلفا لجيش تحرير كوسوفو. وعلاوة على ذلك، لا نستطيع فهم الموقف الدولي، الذي تصالح بالفعل مع مركز الفيلق. ونتيجة لذلك، احتفظ الفيلق بالكثير من خصائص الهيكل شبه العسكري بما في ذلك حمل قادة الوحدات من رتبة لواء وما إلى ذلك أسلحتهم الجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقل عدد أفراد الفيلق. والإبقاء على فيلق حماية كوسوفو بهذا الشكل يشكل أحد المصادر الممكنة لزعزعة الاستقرار في المنطقة، ويمكن أن يؤدي إلى إشعال موجة جديدة من أعمال العنف فيما بين الأعراق.

ومما يبعث على القلق الخاص بالنسبة لنا المحاولات التي لا تنقطع لقادة ألبان كوسوفو الإصرار على مسألة الاستقلال. ومؤخرا جدا أبدو مرة أخرى تحديا للمجتمع الدولي حيث قدموا في الجمعية الإقليمية مشروع بيان بشأن استقلال كوسوفو، مما يتعارض مع كل من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) و الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في المنطقة.

وبعض قادة ألبان كوسوفو قد وصلوا حتى إلى الإدلاء ببيانات يزعمون فيها أن حالات الوجود الدولي

تسيء استخدام الضيافة المقدمة لها، ويتكلمون عن تفضيل سحبها. وهناك طلبات مقدمة، على الرغم من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بتعجيل نقل جميع صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ويحدث ذلك في ظل ظروف تواصل فيها أغلبية الألبان في كوسوفو التنصل من مسؤوليتها عن تطوير الحالة في المنطقة، كما ورد في تقرير الأمين العام. وهذا قبل كل شيء يؤثر على تهيئة ظروف حياة كريمة في المنطقة لجميع سكانها بغض النظر عن خلفيتهم العرقية. ومن الواضح أنهم لا يقومون بما يكفي لإشراك الأقليات العرقية في أنشطة الهيئات الإقليمية للحكم الذاتي على جميع الصعد.

ونحن لا نزال نرى، على الرغم من البيانات المتعلقة بالالتزام بتعدد الأعراق فإن مؤسسات الحكم الذاتي في المنطقة عادة تتجاهل في الواقع مصالح الأقليات. وإننا نعتقد أن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ورئيسها، السيد شتاينر، سيستمران، فيما يتعلق بهذه المسألة، في اتخاذ موقف متسق لمنع محاولات المتطرفين الألبان استغلال مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت لتحقيق أهدافهم السياسية وتحويل كوسوفو إلى كيان مستقل وشبه دولة.

ونحن مقتنعون أيضا بأن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو يجب أن تستمر في العمل بنشاط لتأكيد الشرعية في المنطقة وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن قبول محاولات مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو للتشكيك في أعمال البعثة في كوسوفو.

ويجب أن يؤكد مجلس الأمن من جديد الالتزام القاطع للمجتمع الدولي بالتنفيذ الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الجزء الذي يتصل بإعادة تأكيد سيادة الدولة الجديدة التي تحمل اسم صربيا والجبل الأسود وسلامتها الإقليمية، خلفا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونعتقد أيضا بأن الحاجة تدعو إلى إنشاء دينامية ملائمة لتطوير الحالة في البلقان. وندرج هنا الحوار البناء مع صربيا والجبل الأسود، والحركة التدريجية من أجل التوصل إلى التسوية في مقدونيا، وزيادة تطبيع العلاقات بين بلغراد وزغرب وعمليات أخرى. وبالنظر إلى ذلك من مستوى أوسع، نعتقد بأن كل ذلك يؤكد وثاقة صلة المبادرة الروسية الرامية إلى إرساء أساس قانوني للاستقرار في البلقان من خلال إبرام بلدان المنطقة اتفاقات ملزمة قانونا بشأن الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وبشأن حرمة الحدود، على أن تكون جميعها بضمانات دولية ملائمة. ومن المفضل لتنفيذ هذا النهج أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة في كوسوفو عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن الشكر للأمين العام على تقريره المفصل للغاية (S/2003/113) عن الحالة في كوسوفو. ونرحب أيضا بوجود السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، الجدير بالإعجاب لعزيمته وأهليته المهنية.

إدارة المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة لقضية كوسوفو ما فتئت تغرس الآمال والتوقعات في أن يتخلص الإقليم من مَنْ فيه من قدماء شياطين الحرب والعنف والكراهية كيما يسود في نهاية المطاف السلام والأمن والاستقرار والتسامح والمصالحة. ونرى أن هذه هي العناصر الوحيدة التي يمكن أن تهيئ مناخ الثقة بين الأطراف وتعيد الأوضاع الملائمة لحياة أفضل ولتحقيق النمو الاجتماعي - الاقتصادي بما يعود بالنفع على الجميع. وتخلق تلك العناصر توقعات بالتعاون التام من جانب الأطراف المعنية في تنفيذ التدابير المرسومة لبلوغ الأهداف المشتركة.

لقد أوفد مجلس الأمن، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بعثة إلى كوسوفو. وفي

أعقاب تلك البعثة طرأ سؤال بشأن ما إذا كانت آمالنا وتوقعاتنا، التي ذكرها من فوري، واقعية أم لا. وفي الحقيقة لقد نجحت أعمال المجتمع الدولي في هذه المنطقة في الحيلولة دون وقوع ما هو أسوأ. لقد أسفر الوجود الميداني الرادع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو عن إيجاد درجة معينة من السلام والأمن، لا غنى عنها لأي إجراءات سياسية واجتماعية وإنسانية في كوسوفو.

وبعد أن أدت أعمال البعثة إلى تفادي وقوع مأساة إنسانية، دأبت البعثة يوميا على إرساء أسس مجتمع عصري ودولة حكم القانون في جو يسوده السلام والأمن والوئام الاجتماعي. ولكن الحالة الاجتماعية - السياسية في كوسوفو تتصف في الوقت الحاضر بالكراهية ورفض الآخر والعنف - حتى وإن كان مستترا - وبغريزة الهيمنة.

وتعبر الصورة التي قدمت عن الحالة في كوسوفو عما شاهده وفدي خلال بعثة مجلس الأمن، وأود الآن أن أطرح بعض التعليقات. ينبغي أن تتركز إجراءات مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا على الأجل المتوسط بل على الأجل الطويل. وينبغي أن يستعرضا أيضا استراتيجيتهما وطرائقهما الشاملة الرامية إلى تحقيق أهدافنا لإعطاء زخم جديد لنهجنا تجاه قضية كوسوفو. وهذا الزخم يحتاج إلى رؤية جديدة تؤدي إلى زيادة مراعاة الأمم المتحدة لأبناء كوسوفو الذين ينتمون إلى جميع الخلفيات الاجتماعية - السياسية، وإلى زيادة استيعاب الحقائق الاجتماعية - السياسية المعقدة في كوسوفو.

وفي هذا الصدد، أرحب بتعليقات السيد شتاينر في إحاطته الإعلامية. لقد تساءل عما يريده شعب كوسوفو. وقدم هو نفسه إجابات ملائمة. ونعرب عن تأييدنا له فيما يتصل بالأولويات التي حددها لعام ٢٠٠٣.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مراعاة شعب كوسوفو، وتقديم دعم ملموس للأعمال الاجتماعية والإنسانية على أرض الواقع. وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى أن نلتزم الآن بالتفكير العميق غير المتعجل بشأن المركز النهائي لكوسوفو. وإن نجاح أو فشل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو سيعتمد على الطريقة التي ستتبلور بها نتيجة هذا التفكير وطريقة التفاوض بشأنها.

وتتضمن الفقرة ٦٠ من تقرير الأمين العام موجزا للإنجازات الهامة التي تحققت في عام ٢٠٠٢: تسليم مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وبسط سلطة البعثة على ميتروفيتشا الشمالية، وإجراء الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وشاهدنا أيضا إنشاء قوة شرطة مستقرة وتنفيذية، وسلطة قضائية محلية عاملة، وشبكة نقل عام يمكن الاعتماد عليها بصورة متزايدة، وتعاون إقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة والحوار مع بلغراد. ولكن حسبما قال الأمين العام ما زال الطريق طويلا قبل أن تحقق كوسوفو المعايير المرجعية والأهداف المحددة في مصفوفة المعايير المرجعية.

وفي الحقيقة، ما زالت العقبات قائمة على ثلاثة أصعدة: المؤسسي والأمني والاقتصادي. وفضلا عن ذلك، تشكل هذه الأصعدة أولويات عام ٢٠٠٣. أولا، فيما يتصل بالمؤسسات، توجد في مجال الخدمة المدنية مشاكل تتعلق بالموارد البشرية وصعوبات إزاء إنشاء جهاز خدمة مدنية متعدد الأعراق وإزاء ضمان تمثيل الأقليات الطائفية بصورة منصفة. وفيما يتعلق بالجمعية، هناك فوضى متعمدة فيما يتصل بالاختصاصات التي يمنحها الإطار المؤسسي للممثل الخاص للأمين العام ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ولاحظنا أيضا مشكلة الأقليات والصعوبات التي تواجهها في العمل معا في الجمعيات المختلطة للبلديات.

وفيما يتعلق بالأمن، لاحظنا أعمال العنف بدوافع سياسية، والعنف الموجه ضد الأقليات الطائفية، وأعمال

العنف بوازع إثني وتدمير الكنائس. لقد نشأت كل هذه المشاكل، فيما يبدو، من مشكلة مركز كوسوفو. وعلى سبيل المثال، تكفي الإشارة إلى الفقرتين ٩ و ١٢ من تقرير الأمين العام.

أخيرا، فيما يتصل بالحالة الاقتصادية، تشكل التنمية والاستقرار عمليتين على الأجل الطويل تتطلبان أوضاعا قانونية واجتماعية - سياسية كشرط أساسي مسبق، بما في ذلك حكم القانون والسلام والتضامن. وتقتضي هذه الاعتبارات المزيد من التزام المجتمع الدولي بالعمل في كوسوفو.

ويعرب وفدي عن تقديره للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية للأعمال التي تقوم بها على أرض الواقع. وهذه الأعمال قيّمة بصفة خاصة. وآثارها لا يمكن حصرها. ونحن نشجع هذه الهيئات على مواصلة أعمالها بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجهها. ونؤكد من جديد امتناننا وتشجيعنا لكل هذه الأطراف الفاعلة ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذين يعملون يوميا في الميدان بلا كلل حتى يسود السلام في نهاية المطاف في كوسوفو.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة بشأن كوسوفو، ونشكر الأمين العام على تقريره المفصل جدا (S/2003/113) ونشكر السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

حرصا على ضمان متابعة فعالة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قام الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن ببعثات زيارة متعاقبة إلى كوسوفو وبلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد سمحت لنا بعثة المجلس بتقييم التقدم المحرز والتحديات الباقية، وتحديد التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة الحالة في الميدان. والجلسة ٤٦٧٦ التي عقدناها بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانت لها دلالتها أيضا فيما يتعلق بتلك المسائل. ويأتي التقرير الذي قدمه لنا السيد شتاينر من فوره في نفس هذا الإطار.

وإذ نسجل النجاحات التي تحققت في إطار عمل المؤسسات الديمقراطية، يشجع وفدي على تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية، في ظل احترام صارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونرحب ببسط سلطة البعثة في ميتروفيتشا الشمالية، ونرحب بقرار ائتلاف بوفراتاك بالعودة إلى الجمعية. ونحث زعماء الأغلبية والأقليات على زيادة التعاون، مراعاة لمصالح جميع أبناء كوسوفو.

ونشجع على مواصلة الجهود الجارية لتحقيق اللامركزية، ونشدد مرة أخرى على ضرورة تطبيق المعايير المرجعية. ونؤيد تماما مبدأ ”المعايير قبل المركز“، الذي يبقى بدون منازع.

وفضلا عن ذلك، نرحب بالتدابير الجاري اتخاذها في مجالي الأمن والقضاء، والتي ساعدت في تحسين سيادة القانون. ومع ذلك، لا بد من مواصلة الجهود في مجال حرية التنقل حتى تتهيأ سيكولوجية القبول المتبادل بين المجتمعات المختلفة.

ولا تزال مسألة عودة اللاجئين وإعادة الممتلكات من المسائل المثيرة للقلق. ويرحب وفدي مرة أخرى بإنشاء فرقة عمل معنية باللاجئين والتدابير المتخذة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات. ونناشد المجتمع الدولي، خاصة مجتمع المانحين، أن يسهم بقدر أكبر في تنفيذ استراتيجية الأونميك لعام ٢٠٠٣ من أجل العودة المستدامة للاجئين.

وفضلا عن ذلك، نرحب بالتقدم الاقتصادي الذي تحقق في عام ٢٠٠٢. وكما أشرنا دائما، لكي تنجح البرامج

الإنمائية، لا بد لها أن تراعي مصالح جميع الطوائف والفئات التي يضمها الإقليم، فضلا عن أهداف تثبيت الوضع في المنطقة.

علاوة على ذلك، ينبغي لقوة كوسوفو أن تحتفظ بوضعها القانوني منعا لأي التباس. وفي هذا الصدد، يشجع وفدي الأونميك وقوة كوسوفو على مواصلة جهودهما.

ختاما، نعتقد أن إقامة سلام دائم في كوسوفو لن يتأتى إلا من خلال التزام متواصل من جانب الزعماء وموظفي الخدمة المدنية والمجتمع المدني وجميع سكان كوسوفو لتجاوز الخلافات والمعارك التي لا طائل من ورائها والتركيز على الدفاع عن المصالح المشتركة التي ستمكن من تحقيق الازدهار للجميع.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): سأتوخى الإيجاز الشديد، لأن اليونان ستدلي ببيان في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، وسيؤيده الوفد الإسباني بالطبع. أود أن أدلي بثلاث ملاحظات موجزة فحسب.

إننا نشكر السيد شتاينر على إحاطته الإعلامية الشاملة. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري هما حجر الزاوية للعمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي ولنهج مجلس الأمن بشأن كوسوفو، ولذا، يبقى مبدأ "المعايير قبل المركز" ساريا.

ونلاحظ من واقع تقرير الأمين العام (S/2003/113) ومن الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها السيد شتاينر أن الحالة في كوسوفو لا تزال مختلطة. على سبيل المثال، كان هناك تحسن على الصعيد الاقتصادي في عام ٢٠٠٢، لكن في الوقت نفسه استمر وجود المشاكل الهيكلية، مثل إيجاد فرص للعمل والاستثمار. وعلى الساحة الأمنية، كان هناك انخفاض عام في تيار الجريمة، ولكن في الآونة الأخيرة تتزايد أيضا حدة العنف لدوافع سياسية الأمر الذي يبعث على القلق.

وقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بتعدد الأعراق، وإن لم يكن التقدم بالحجم المنشود. ونشعر بالقلق أيضا إزاء مسألة المؤسسات الموازية. وهكذا، نرى أن هناك عددا من العوامل التي تبعث على القلق.

وأخيرا، فإننا نؤيد تماما الأولويات التي حددها السيد شتاينر بالنسبة لعام ٢٠٠٣، وكذلك سياسة نقل السلطات، التي يأمل أن تتم بنهاية هذا العام. ويحدونا الأمل أن يضطلع المعنيون بهذه السلطات على نحو مسؤول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أقول إن وفدي يؤيد البيان الذي ستدلي به اليونان في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي. وشأننا شأن شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نعتقد أن الوضع في كوسوفو قد قطع شوطا طويلا منذ أن اتخذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لكن، وكما استمعنا هذا الصباح، هناك الكثير الذي ما زال يتعين إنجازه.

وأود أن أشكر السيد شتاينر على الإحاطة الإعلامية الوافية للغاية التي قدمها هذا الصباح، والتي استكمل بها كل المعلومات. وأثني أيضا على السيد شتاينر وعلى فريق العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على العمل الممتاز الذي يضطلعون به في كوسوفو، مؤكدين دعمنا الكامل لجهودهم. ونؤيد أيضا العمل الممتاز الذي تقوم به قوة كوسوفو في الميدان وفي مجال الأمن. إن قوة كوسوفو تضطلع بمهمة أساسية في هذا المجال.

أود أن أتناول في بياني هذا بعض النقاط. في المقام الأول، نرحب ببسط سلطة البعثة على الجزء الشمالي من ميتروفيتشا، ونعتبر ذلك خطوة كبرى هامة إلى الأمام. إن أي محاولة لتقويض سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو جهودها من أجل تحقيق الاندماج أو الإبقاء

على هياكل موازية إنما تتعارض تعارضا مباشرا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وليس هناك مجال لأي شكل من أشكال الحكم المشترك، لا في ميتروفيتشا الشمالية ولا في أي مكان آخر في كوسوفو. فالسلطة كلها بيد البعثة.

والنقطة الثانية أننا نحث جميع الأطراف في المنطقة على الاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن أي محاولة لاستباق الحكم على المركز النهائي لكوسوفو الآن ستكون محاولة في غير أوانها ولن تفيد، وتلك المحاولات مرفوضة جملة وتفصيلا. ونرفض كل المحاولات لاستباق الحكم على المركز النهائي لكوسوفو، سواء كانت تهدف إلى إعلان الاستقلال أو التعجيل بالمناقشة واتخاذ قرار لم يحن أوانه بعد. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بالمسار الذي حدده. ولقد كان الأمين العام محقا في تقريره: فمبدأ "المعايير قبل المركز" لا يزال ساريا. ولذا، نؤيد بقوة المفهوم الذي طرحه السيد شتاينر.

ونرحب على وجه الخصوص بالشرح الذي قدمه لنا الممثل الخاص بشأن كيفية المضي قدما في تنفيذ المعايير المرجعية. وإذا كنا نريد أن ننقل، بحلول نهاية هذا العام، ما تبقى من سلطات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين، وأن نستبعد ما يسمى السلطات المخصصة، فلا بد، إذن، من الوفاء بالمعايير المرجعية. وتحقيقا لهذا الغرض يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات الكوسوفية أن توحد قواها وتضطلع معا بجهد رئيسي في هذا المجال.

إلا أن تنفيذ المعايير المرجعية ليس مسألة تتعلق فقط بالقدرة والكفاءة، بل تتعلق أيضا بحسن النية. وهناك بعض المعايير المرجعية التي يمكن الوفاء بها فورا، مثل منح الأقليات حرية التنقل. ونحن نحث ألبان كوسوفو بقوة على إبداء التزامهم بمستقبل كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق.

ولا بد من اتخاذ إجراء ملموس لمكافحة مناخ الكراهية العرقية والانتقام العرقي الذي ساد بعد الفظائع التي عاناها سكان كوسوفو الألبان. وعوضا عن ذلك، لا بد من إيجاد مناخ من التسامح والاحترام المتبادل بين جميع الطوائف العرقية.

إن حل القضايا العرقية لا يكمن في الانفصال والانقسام، وإنما في التعاون والتكامل. وتطوير مجتمع متعدد الأعراق بحق شرط أساسي لضمان مستقبل مشرق لكوسوفو. ولقد كان هدف استعادة حقوق الإنسان والتعددية العرقية هو الذي حدا بالمجتمع الدولي أساسا إلى التدخل في كوسوفو في عام ١٩٩٩.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية الدور الذي تؤديه قوة حماية كوسوفو كضامن للأمن الداخلي، وفي مساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تنفيذ مهامها. وفيما يتعلق بالمناقشات الجارية حول تخفيض عدد القوات في كوسوفو، ينبغي أن نكون على وعي بالآثار المترتبة على زيادة تخفيض القوات، بالنسبة لعملية تنفيذ السلام. ونعتقد أن التشاور مع الممثل الخاص ضروري لتجنب أية فجوات أمنية.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا والجبل الأسود.

السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في المهمة البالغة الصعوبة المعهودة إليكم في شهر شباط/فبراير.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وعن تقديره الخاص للسفير كولبي،

رئيس البعثة. ومما لا يقدر بثمن، في رأينا، أن تتاح الفرصة لأعضاء المجلس للتعرف بشكل مباشر على الأحوال السائدة في الميدان. وتقرير البعثة يوضح بجلاء أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في كوسوفو وميتوهيا.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام الذي يتضمن تقييما شاملا للحالة العامة في كوسوفو، كما أننا ممتنون له على حضوره هذه الجلسة. وأود أن أشكر ممثله الخاص، السيد شتاينر على إحاطته.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على مدى أهمية اعتماد وإعلان الميثاق الدستوري لصربيا والجبل الأسود مؤخرا. ذلك أن الدستور الجديد سيمكن البلد من تحقيق الاستقرار، وسيسهم في استقرار المنطقة ككل. واسمحوا لي، في هذا السياق، أن أؤكد على أن اعتماد الميثاق الدستوري لا يغير هوية الدولة أو صفتها الدولية. والالتزامات والقوانين الدولية المتعلقة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستظل منطبقة على صربيا والجبل الأسود.

ونرحب بأن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المعد لهذه الجلسة، يعرب عن هذا الرأي بالذات، وهو أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا بجميع جوانبه في سياق تحول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى صربيا والجبل الأسود. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة أن تظل جميع وثائق الأمم المتحدة تعكس حقيقة أن كوسوفو وميتوهيا جزء من صربيا والجبل الأسود، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وموقفنا بالتحديد هو أنه ينبغي إدخال إشارة إلى صربيا والجبل الأسود في وثائق الأمم المتحدة حيثما يرد ذكر كوسوفو.

ويلزم تقييم المدى الذي وصل إليه تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع الاحترام الواجب للجهود الكبيرة المبذولة والتحسن التدريجي في بعض القطاعات، فإن تقريري الأمين العام وبعثة مجلس الأمن، وكذلك التقارير التي صدرت مؤخرا عن هيئات دولية أخرى، توضح بجلاء أنه بعد ما يقرب من ٤ سنوات من الوجود الدولي، لا تزال كوسوفو وميتوهيا المستقرة والمزدهرة والمتعددة الأعراق هدفا بعيد المنال. فالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات لا تزال مستمرة. ومشاكل العنف والجريمة والتعصب، والأسلحة، والمخدرات، والاتجار بالبشر، متفشية بكل أسف في كل أنحاء المقاطعة.

وشواغلنا الأساسية ما زالت متعلقة بالأمن وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وحسم مصير المفقودين. أما اللامركزية التي لم تتعد، للأسف، مراحلها الأولية، فهي أيضا تتسم بأهمية كبرى باعتبارها شرطا أساسيا لضمان المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف.

وفي سياق الأمن وحقوق الأقليات، لا بد من معالجة مسألة حماية التراث الثقافي والتاريخي والمواقع الدينية. ومن المؤسف أن جهود قوة حماية كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تكن كافية، وهو ما يتضح من تدمير أكثر من ١٠٠ من المواقع الكنسية في كوسوفو وميتوهيا في السنوات القليلة الماضية.

وقد أشار تقرير الأمين العام إلى العقبات التي تعترض إنشاء خدمة مدنية متعددة الأعراق، والتي تتضمن الشواغل الأمنية والافتقار إلى حرية التنقل. ويخلص التقرير إلى أن العنف ضد طائفة صرب كوسوفو لقي إدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي، في حين غلب على رد فعل قيادة كوسوفو طابع التكتم.

وأحد أهداف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتمثل في منح كوسوفو وميتوهيا استقلالا ذاتيا كبيرا. ومع ذلك، فإن

جميع التطورات على أرض الواقع تتجاوز بكثير نطاق الاستقلال الذاتي. وبعض القرارات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ساهمت في هذا الوضع. وكانت هناك أيضا محاولات رئيسية من جانب مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين لتجاوز سلطاتهما المحددة في الإطار الدستوري.

ويخلص تقرير الأمين العام إلى أن اجتماعات الحكومة ودورات الجمعية اتسمت برغبة متزايدة في التعدي على السلطات المخصصة للممثل الخاص، هذا في الوقت الذي أبدت فيه الجمعية ترددا مستمرا في استيعاب مطالب طوائف الأقليات. ويشير التقرير إلى عدة رسائل في العام الجديد من زعماء ساسة ألبان كوسوفو، تطالب بالاستقلال في عام ٢٠٠٣.

وآخر مثال على هذا النمط من السلوك، اقتراح قدمه عدد من النواب الألبان في جمعية كوسوفو، باعتماد إعلان باستقلال المقاطعة. ومع أننا نعترف بحرية التعبير السياسي، نعتقد أنه من الأساسي التقيد بالقانون الدولي والوثائق ذات الصلة التي نعتبرها ملزمة للجميع. لذا، فإننا نحث مجلس الأمن على الرد بشكل حاسم على المبادرة المذكورة آنفا، لأنها لا تتعارض فحسب مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بل إنها أيضا تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. وإلا، فإن هذا الاتجاه نحو الاستقلال الزاحف سيظل مستمرا – وهو اتجاه يحرض على الدعوات التي تنادي ببدء المناقشات حول مستقبل كوسوفو وميتوهيا، وإلى بدء تلك المناقشات "قبل فوات الأوان"، وبينما لا يزال هناك شيء يستحق النقاش.

وقد شددنا المرة تلو الأخرى على أهمية الشروع في حوار بين بلغراد وبرشتينا. ونحن من جانبنا مستعدون للدخول في هذه العملية. ولكن دعواتنا لهذا الغرض لم تجد لها ردا ولا صدى. وعلينا أن نعيد بناء الروابط بين مختلف أطراف البلد إذا أردنا أن نترك وراءنا إرث الماضي المفجع. كما أننا نؤمن إيمانا قويا بأن تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة هو مفتاح النجاح في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا التعاون بحاجة إلى زيادة تكثيفه وتحسينه، الأمر الذي يعني ضمنا ضرورة احترام جميع ما توصلنا إليه من اتفاقات وتفاهمات. والثقة المتبادلة شرط لا غنى عنه لتحقيق هذا التعاون. ومن هذا المنطلق، تكتسب الترتيبات المعدة لميتروفيتشا الشمالية أهمية خاصة، ولا بد من تنفيذها كاملة لكي نتمكن من التحرك قدما.

والمعايير المرجعية التي حددها الممثل الخاص للأمين العام تعد جانبا مهما من الجهود التي تستهدف تطبيع الأوضاع في كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك، نؤمن بقوة بضرورة أن يظل تركيز مجلس الأمن منصبا على القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بوصفه وثيقة أساسية وملزمة قانونا بشأن كوسوفو وميتوهيا. ومن الواضح، للأسف، أن عددا من الأحكام المهمة في ذلك القرار لم تنفذ حتى الآن. وبالتالي، نكرر التأكيد على الحاجة إلى تنفيذه بالكامل، بما في ذلك الفقرة ٩.

إن بلدي يتشاطر تماما رأي بعثة مجلس الأمن بأن استمرار وجود مشاركة دولية كبيرة في كوسوفو سيكون ضروريا في المستقبل المنظور. وحقيقة أن ٢ في المائة فقط من المشردين داخليا هم الذين تمكنوا من العودة إلى كوسوفو وميتوهيا حتى الآن، لهي أفضل برهان على الحاجة الماسة إلى الإبقاء على المستوى الحالي للوجود الأمني الدولي هناك.

إننا نعول على مجلس الأمن في مواصلة التصدي لتلك المشاكل والرصد النشط للأحداث في كوسوفو وميتوهيا. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن العمل بشكل عازم وشامل، وبما يتمشى مع سلطته بموجب القرار

١٢٤٤ (١٩٩٩)، آخذا بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية. وينبغي عدم إقصاء أي طرف من تلك العملية. وإن لم نفعل ذلك، سيكون من الصعب أن نتوقع أي تحسن جوهري في الحالة في كوسوفو وميتوهيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بانكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لمهامكم الجديدة وأن أقدم لكم أطيب تمنياتي.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، تركيا، رومانيا، وكذلك أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إننا نرحب بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، في جلسة اليوم ونشكره على بيانه.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير كولبي، ممثل النرويج، على تقريره الشامل عن بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو (S/2002/1376)، التي تمت قبل نهاية العام الماضي. ومما يطمئن الاتحاد الأوروبي أن نعلم أن مجلس الأمن مستمر في متابعة الحالة هناك عن كثب ولا يزال مهتما بضمان استقرارها ورصد تطوراتها وأنه ملتزم تماما بذلك. فلن تنجح المنطقة في التصدي لمشاكلها العديدة والملحة إلا بالمشاركة النشطة للمجتمع الدولي ومساعدته المستمرة.

ولا شك أن الحالة في كوسوفو قد أحرزت تقدما منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، لا شك أيضا أن الطريق ما زال طويلا قبل أن يحقق الإقليم هدف إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق والثقافات ومستقرة وجيدة الإدارة تسمح بالمشاركة الكاملة للأقليات.

ولا يزال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) حجر الزاوية في سياسة الاتحاد الأوروبي المعنية بكوسوفو، وتوفر سياسة ''المعايير قبل المركز'' المعايير المرجعية التي تشكل الأساس لمستقبل كوسوفو. ويكتسي الحكم الذاتي وتعزيز مناخ التعايش السلمي بين المجموعات العرقية أهمية قصوى في بناء كوسوفو متعددة الأعراق والثقافات.

ورغم استقرار ١,٥ مليون لاجئ ومشرد داخليا في جنوب شرق أوروبا، لا يزال أكثر من مليون شخص مشردين. ويشكل هذا تحديا إنسانيا واجتماعيا وسياسيا كبيرا لنا جميعا. إن تحقيق إعادة الإدماج الحقيقي والمستدام للعائدين من الأقليات هو مؤشر على النضوج السياسي والديمقراطي، وكذلك على الامتثال للمعايير المقبولة دوليا. وكوسوفو التي يُقهر فيها أعضاء طوائف الأقليات ستواجه مستقبلا قاتما يتسم بالعزلة. فيجب ألا تدخر جميع الأطراف الإقليمية وسعا في تهيئة الظروف الأمنية والتشريعية الملائمة التي تجعل عمليات العودة مجدية، وفي تخصيص الموارد لكفالة استدامتها وإشراك العائدين في عملية الإنعاش الاقتصادي. وينبغي لهذه الجهود أن تركز أيضا على القضايا الحقيقية التي تواجه الإقليم: التنمية الاقتصادية، ومعالجة البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي توجد فرص العمل، والخصخصة، والتعليم، والصحة، ومكافحة الجريمة المنظمة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أهداف الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، في التصدي لهذه التحديات: إرساء الأساس للتقدم الاقتصادي؛ وتكوين ثقافة سياسية تقوم على سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة والعنف؛

وبناء مجتمع عادل ومنصف يوفر الكرامة للجميع. ويطالب الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف.

إن الجريمة المنظمة هي بصفة خاصة آفة بالنسبة للمنطقة، حيث أنها تهدد الأسس ذاتها لكل جهودنا هناك. إنها تغذي الفساد والصراع العرقي، وتعيق بناء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون واقتصاد السوق والأداء الطبيعي لها، وتمول الجماعات المسلحة غير القانونية. وللقضاء عليها أهمية حيوية إذا أردنا تحقيق أي استقرار وتنمية.

واحترام الآثار الثقافية والمواقع الدينية وحمايتها يشكلان تحديا آخر لابد أن نتصدى له. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة كل التخريب الديني المتعمد ويدعم كل الجهود الرامية إلى حفظ وترميم الآثار الثقافية والمواقع الدينية التي هي تراث مشترك لشعوب المنطقة، بغض النظر عن انتمائها العرقي أو معتقداتها الدينية.

ولقد قلنا مرارا في السابق أن سلطة الأمم المتحدة في كل أرجاء كوسوفو مطلقة. ولا يمكن أن يكون هناك نظام عرقي أوحد ولا أن تقوم هياكل موازية. ونحن نؤيد عزم بعثة الأمم المتحدة على نقل صلاحيات إضافية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. إن السلطة تقترن بالمسؤولية، والمسؤولية تعني، ضمن أمور أخرى، الامتثال لالتزامات دولية، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، استولت بعثة الأمم المتحدة على المبنى الذي كان يوما مقر الإدارة البلدية الموازية في شمال متروفيتشا وذلك في محاولة لتفكيك الهياكل الموازية التي أنشئت هناك. ويرحب الاتحاد الأوروبي ببسط بعثة الأمم المتحدة لسلطتها الإدارية المباشرة على شمال متروفيتشا كخطوة هامة نحو التطبيع المقبل للحالة في كوسوفو. إنه مثال جيد على الأثر الإيجابي الذي يمكن للتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات بلغراد أن يفرزه على التعامل مع القضايا العديدة التي تواجهها المنطقة. ونحن نرحب بهذا التعاون ونحث على المزيد من تعزيزه في المستقبل. ونعتقد أيضا أن التعاون بين بلغراد والممثلين المنتخبين لشعب كوسوفو سيكون مفيدا في تهيئة ظروف الأمن اللازمة لاستقرار وتنمية المنطقة برمتها. وعلى جميع الأطراف أن تظهر قدرتها على تنفيذ التزاماتها ضمن الإطار القائم. فمن غير المقبول أن ينفرد أحد بتقرير مركز كوسوفو.

وبعد أن تطرقت إلى المجالات التي وُضعت لها معايير مرجعية، أود أن أعيد التأكيد على الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب لغرب البلقان بوصفها حجر الزاوية في سياستنا ذات الصلة. وتلجأ عملية الاستقرار والانتساب، انطلاقا من معرفتها الثرية المستمدة من عملية التوسيع المستكملة مؤخرا، بهدف تعزيز البعد الموجه نحو الانضمام، إلى استكشاف السبل لإدماج هدف الانصهار الاقتصادي والاجتماعي في سياسات الاتحاد الأوروبي وتقييم الأولويات، الأمر الذي يفضي إلى الاندماج الأوروبي في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل النرويج. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

تتقدم النرويج بالشكر إلى الممثل الخاص شتاينر على إحاطته الإعلامية وتقريره (S/2003/113) عن بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المقدم إلى مجلس الأمن. ونود مرة أخرى أن نؤكد دعمنا الكامل لعمل السيد شتاينر وتقديرنا للجهود التي يبذلها مع البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، في سبيل كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي جلسة المجلس المعقودة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي عرض السفير كولبي التقرير عن زيارة وفد مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد. واسمحوا لي أن أؤكد أهم النتائج التي حققتها تلك البعثة.

لقد حققت البعثة تقدما ملموسا في عدة مجالات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأدت الانتخابات التي جرت لجمعية كوسوفو في عام ٢٠٠١ وللبلديات في عام ٢٠٠٢ إلى تكوين مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمية وتكوين جمعيات بلدية جديدة. ولا تزال عملية تسليم السلطة والمسؤولية للمؤسسات المحلية مستمرة.

كما أحرز تقدم في مجال سيادة القانون. وانخفضت معدلات الجريمة وتحسن الأمن. وتواصل إدارة شرطة كوسوفو زيادة عدد أفرادها ويجري إنشاء السلطات القضائية، وهاتان الهيئتان متعددتا الأعراق.

غير أنه على الرغم من ذلك التقدم لا تزال هناك أوجه نقص كثيرة، على النحو المفصل في تقرير البعثة. ولا تزال كوسوفو بعيدة عن إقامة مؤسسات ديمقراطية فاعلة حقا، وإقامة مجتمع يمكن للأقليات أن تشارك فيه مشاركة كاملة. ويبقى الوضع هشا، ويبقى أمام البعثة ومؤسسات كوسوفو والمجتمعات المحلية عمل كبير. وهذا يشمل بوجه خاص سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة والتزام الديمقراطية، والعودة المستدامة، والمصالحة بين الأعراق، والتعاون بين بريشتينا وبلغراد.

وعن هذه المسألة الأخيرة، فإن خشية بعض قادة ألبان كوسوفو من الاتصال مباشرة بمسؤولي بلغراد تعطي المثل على اتجاه انعزالي غير واقعي في المنظورين الإقليمي والأوروبي. أما إقرار سيادة القانون فهو أمر محوري لتحقيق الأمن وتطبيق ديمقراطية فاعلة وتنمية اقتصادية مستدامة. ومن حيث الأغلبية فإن على ألبان كوسوفو أن يتحملوا مسؤولية أمن أفراد الأقليات ووصولهم الكامل إلى الخدمات العامة. ويتعين في الوقت نفسه أن يندمج أفراد الأقليات في مجتمع كوسوفو. فلا مستقبل للمؤسسات المتوازية، والاندماج هو سبيل التقدم الوحيد.

واسمحوا لي أن أطنب في الحديث عن بضع قضايا هامة وردت أيضا في عرض التقرير. فصياغة مقاييس لوضع المعايير نهج بناء لمواصلة تطوير كوسوفو إلى مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق. وكما قيل فإن التقدم المحرز حتى الآن يبدو أن دافعه، إلى حد كبير، هو المجتمع الدولي. ونؤكد مرة أخرى أهمية زيادة الجهود المبذولة لإشراك المؤسسات المحلية والقادة السياسيين من كل المجتمعات المحلية في الصياغة العملية للأهداف والاستراتيجيات السياسية وتنفيذها.

ولذا يجب إعداد المزيد من مواصفات التنفيذ ومقاييسه بالتعاون مع السلطات المحلية. وعلى البعثة أن تخطو الخطوة التالية على طريق تأمين تلك الشراكة المحلية. ولكن هذا يجب أيضا على القادة السياسيين المحليين. ويجب أن تتحول الأقوال إلى أفعال. إن التردد الواضح لدى مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمية في الانضمام إلى تلك العملية يضر بل ويقوض استمرارية الديمقراطية في كوسوفو، فزيادة درجة الملكية المحلية في تحقيق المعايير المنشودة والالتزام بها شرط أساسي للنجاح المطلق في تنفيذ المعايير الأوروبية في كوسوفو.

وتتحمل المجتمعات نفسها مسؤولية بالغة الأهمية أيضا في ذلك الصدد. فالسياسيون المحليون في الجمعية وفي الجمعيات البلدية يطالبون مرارا بمزيد من السلطة وبتسريع عملية نقل المزيد من المسؤوليات. ويثير سلوك القادة السياسيين المحليين في ذلك الصدد أسئلة معينة. فهم يطالبون بمزيد من السلطة والمسؤولية ولكنهم في الوقت نفسه غير قادرين على التعامل بشكل كاف مع السلطة والمسؤولية الموجودتين الآن ضمن ولايتهم. فنحن نلح على القادة المحليين من كل المجتمعات وعلى المؤسسات الإقليمية للحكم الذاتي أن يبذلوا جهدا كبيرا للوفاء بولاياتهم الحالية. وتؤيد النرويج قول الممثل الخاص، شتاينر إنه سيتم نقل المزيد من الصلاحيات، ولكن رهنا بأن تعمل المؤسسات المحلية بمزيد من الجدية.

إن لا مركزية المسؤوليات البلدية عملية بالغة الأهمية. ويسرنا أن نشير إلى أن البعثة استهلت مع مجلس أوروبا عملية لبناء الملكية المحلية من أجل وضع استراتيجية لا مركزية. ومما له أهمية أساسية في ذلك السياق التشاور والتعاون مع القادة السياسيين الذين يمثلون جميع قطاعات المجتمع في كوسوفو. ولن يستدام على المدى البعيد أي عمل يفرض من الخارج.

ورغم التحسن الكبير الذي طرأ في مجال القانون والنظام، فقد شهدنا بعض الأحداث المتعلقة في كوسوفو في الشهر الأول من هذا العام. فالهجوم بالقنابل المطلقة بالصواريخ على مقر شرطة البعثة وما جرى مؤخرا من قتل واعتداءات في عدة أماكن في كوسوفو أمر يقوض الجهود الرامية إلى توطيد القانون والنظام ويمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي ولمؤسسات الحكم الذاتي الإقليمية كذلك. وهذا لا يؤكد إلا هزال سيادة القانون في كوسوفو وزيادة إبراز أهمية نهج المعايير. ونحن نحث البعثة وإدارة شرطة كوسوفو وكذلك القادة السياسيين المحليين على بذل قصارى الجهد لتعزيز دعم الجماهير واحترام القانون والنظام في كوسوفو. وإذا كنا نرى ونقدر الإدانات الواضحة للعنف، من رئيس الوزراء ريكسيبي وبعض مسؤولي البلديات فإن رد الفعل الصامت من أغلبية القادة السياسيين لا يمكن وصفه إلا بأنه مخيب للآمال وغير مقبول.

أما عن مسألة الوضع النهائي لكوسوفو، فقد رأينا مؤخرا عدة مبادرات من بلغراد ومن كوسوفو. لكن هذه المبادرات غير مفيدة. فهي تمثل نوعا من الارتباك، وتصرف الانتباه عما ينبغي أن نعتبره جميعا المهمة الرئيسية أمامنا، ألا وهي وضع معايير أسمى لإقامة حكومة ومجتمع لصالح جميع سكان كوسوفو. فقد كانت تلك الرسالة الأساسية لبعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد في كانون الأول/ديسمبر المنصرم. وينبغي أن تركز جميع الأطراف الآن على تحقيق نهج شتاينر، الممثل الخاص، وهو نهج المعايير قبل الوضع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل شتاينر للرد على التعليقات والأسئلة المثارة.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر في البداية إلى مجلس الأمن بصفته هيئة، على تأييده القوي للسياسة التي اقترحناها عليه.

والأسئلة المثارة هذه المرة ليست كثيرة. وسأحاول أن أرد بإيجاز على ما طرح منها.

فقد أشير إلى هيئة الضرائب المركزية كما أشير إلى مسألة دمجها في المؤسسات الإقليمية. وبالمناسبة، فهذه الهيئة كانت أكثر المؤسسات نجاحا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولأقل في هذا الصدد إنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لم يعد هناك وجود على الإطلاق لهيئة الضرائب المركزية. فقد أدمجت في وزارة المالية. وأعتقد

أن هذا نجاح كبير. وأرى أننا فعلنا كل ما كان بوسعنا في هذا السبيل.

وثانيا، أرد على مسألة المشروطية فهي مسألة هامة، ليس في كوسوفو فحسب بل عموما أيضا فيما يتعلق بإشراك المجتمع الدولي في مجالات شتى. وأرى أنه لا مناص من المشروطية، وعلينا أن نستمر فيها. وبالمناسبة، فهذه سياسة يتبعها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسار دمج البلدان الأوروبية. وهو مسار علينا بالتأكيد أن نسلكه أيضا في تنفيذ المعايير في كوسوفو.

وأعتقد أن النقطة الهامة في هذا المجال هي التفكير في المشروطية السلبية والإيجابية. وثمة نقطة هامة أخرى هي أن هناك مستوى مركزيا ومستوى محليا. فحين نتحدث عن المشروطية ينبغي أن نفكر تحديدا في المستوى المحلي. لماذا؟ لأن عودة اللاجئين وتعددية الأعراق مسألتان تحدثان على المستوى المحلي في الحياة اليومية. وما له أهمية كبيرة في رأيي لدى النظر في الحالة في كوسوفو هو أن المرء يرى صورة بالغة التباين. فهناك مجتمعات نجحت تماما فيما يتعلق بتعدد الأعراق وحقوق الأقليات وكذلك في جهود العودة. وهناك طوائف أخرى ما زالت تسمع فيها ضجات من الممثلين المحليين لا تساعد كثيرا ولا تتماشى مع سياستنا العامة.

وأعتقد أن ما ينبغي لنا فعله هو أن ننظر بحرص شديد إلى الحالة على أرض الواقع لنرى كيف تفي كل طائفة بالتزاماتها، لا سيما نحو تعددية الأعراق، ولكن أيضا في المجالات الأخرى للحكم السليم. وينبغي بعد ذلك أن نطبق مفهوم المشروطية هناك أيضا. وهناك عدد من البلديات التي بالفعل تستحق الائتمان، بما في ذلك الائتمان المالي والائتمان من العون الدولي، عندما تقطع شوطا إضافيا بالتحديد مقارنة بالأخريات وإنني أنظر إلى الحالة بمثل هذه الطريقة التفاضلية ونفس الشيء ينطبق، بالطبع، على المستوى المركزي – وبطريقة ما، تمثل المعايير المرجعية مقياسا لمدى استيفاء الأشياء أو عدم استيفائها. وبدون شك، تمثل المشروطية أحد العناصر الجوهرية لعملنا. لكني سأقترح ألا نفكر في المشروطية السلبية فحسب وإنما في المشروطية الإيجابية كذلك.

لقد نوقشت خطة العمل للمزيد من تشغيل المعايير المرجعية. وأود القول إنني أتفق تماما مع البيان الذي أدلى به من فوره الممثل النرويجي، الذي قال إن المزيد من التفاصيل المتعلقة بتنفيذ المعايير المرجعية ينبغي أن يُتفق عليه بالتعاون مع السلطات المحلية، ويعني بذلك المؤسسات المؤقتة. وأعتقد أن هذا الأمر أساسي، لأننا بلغنا الآن مرحلة نسلم فيها السلطة بقدر ما يمكننا، قانونيا فضلا عن تقنيا. كذلك، عندما تكون لنا متطلبات، يتعين علينا أن نعمل بالتعاون مع المؤسسات، وبصورة أساسية مع الحكومة. وهذا سليم بالتأكيد.

وما نحاول أن نفعله اليوم هو أن نُعطي المجلس أول مؤشر بشأن موقفنا. وعليه، لدينا خط أساس. كذلك معروض على المجلس وثيقة تحاول، بالرغم من أنها لا تورد عناصر جديدة جدا وتُتتبع المعايير المرجعية بالمعايير المرجعية الفرعية التي وضعت بالفعل العام الماضي، أن نوضح بصورة ما أين نحن. وهذا ملخص لورقة أكبر بكثير أعددناها بأنفسنا في إطار البعثة. والفكرة هي أننا من الآن فصاعدا سنقدم تقارير إلى المجلس عما نعتزم القيام به وما نحققه انطلاقا من خط الأساس هذا، حتى نكون دقيقين بقدر الإمكان في تقدمنا نحو الوفاء بالمعايير المرجعية.

وفيما يتعلق باللامركزية، أعتقد أننا نحتاج إلى توخي الوضوح بشأن ما تطلبه الأطراف أنفسها. وبعد الانتخابات البلدية، جرى التوصل إلى اتفاق بين جميع قادة كوسوفو، بمن فيهم الطائفة الصربية ورئيس الفصيل البرلماني في الجمعية،

فضلا عن بلغراد. وكنت سعيدا بذلك. وقد تكلمت مع الرئيس كستونتسه، الذي وافق تماما على ذلك. وهذا عمل تقليدي ونمطي ينبغي أن يقوم به مجلس أوروبا.

ولهذا السبب، بناء على توافق الآراء بين جميع القادة في كوسوفو وتوصية محددة وشفوية وصريحة من بلغراد، قلنا: لندع هذا العمل يؤديه الذين يفهمونه - وهناك مؤسسة واحدة لديها فعلا الخبرة في اللامركزية، وهي مجلس أوروبا. وبناء على هذا التوافق في الآراء، دعونا مجلس أوروبا لكي يأتي إلى كوسوفو ويتولى القيادة في هذا العمل. وأشعر بالسرور لأن مجلس أوروبا وأمينه العام، السيد شويمر، وافقا فورا على ذلك. كما أنني مسرور جدا لأنه في يوم الاثنين القادم ستكون لنا بعثة دائمة من مجلس أوروبا مكرسة بالكامل لمهمة وضع مفهوم بشأن الحكم الذاتي واللامركزية.

وهذا هو النهج الصحيح تماما. وينبغي الآن أن ندع مجلس أوروبا يقوم بعمله، ويتكلم مع جميع الأطراف بدءا بالحكومة المؤقتة وانتهاء بمختلف الممثلين، بصورة خاصة، بمن فيهم، بالتأكيد، ممثلو الأقليات، ويتقدم من ثم باقتراح. ولا يمكنني تنفيذ مثل هذا المقترح بحكم منصبي. وبالتأكيد، يجب أن يستمد ذلك القرار بقاءه من واقع كوسوفو، مما يعني أنه لا بد أن يناقش في إطار المؤسسات المؤقتة. وإذا تعين الخروج بأية استنتاجات قانونية من هذا، فلا بد أن يتم ذلك بالتعاون مع جميع الأطراف.

ولنستمر على هذا الطريق، الذي رسمناه على أساس توافق آراء جميع الأطراف. وقد تولى مجلس أوروبا زمام القيادة، وينبغي له الآن إعداد مفهوم. وينبغي فعل هذا بأسرع ما يمكن، لكنه في نفس الوقت أمر بعيد المدى. وتذهب مسألة اللامركزية بعيدا جدا في كثير من الجوانب. فلندعهم يؤدون عملهم، ولندعهم يتكلمون مع جميع الأطراف. بعدئذ سننظر في ذلك وفي كيفية تطبيق المفهوم في الهياكل الشرعية التي ستنشأ تدريجيا في كوسوفو.

وأود أن أتناول نقطة أخيرة جوهرية، وتلك هي عودة العائدين وأعدادهم. وأود أن أكون واضحا هنا. أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بما حققناه العام الماضي وما نأمل في تحقيقه هذا العام، أعتقد أن لدينا الهياكل للإعداد تشغيليا لموسم العودة، الذي يبدأ في نيسان/أبريل وأيار/مايو، هذا العام. ولدينا الهياكل على كل من المستوى المحلي - لأن عمليات العودة تحصل على المستوى المحلي - فضلا عن المستوى المركزي. ولدينا المنسق الصربي لعمليات العودة التابع للحكومة. ولدي مستشار رفيع لعمليات العودة. ومن المهم أيضا، أن لدينا، فيما أعتقد، الأموال الضرورية التي وفرها المجتمع الدولي لإعداد المشروعات، وهي مكلفة. والسبب في هذا هو أن المرء لا يمكن أن يعاد ببساطة. فثمة حاجة إلى الإسكان والتعليم والتوقعات الاقتصادية، وسبل الحصول على البنى الأساسية والأمن اللازم. وأعتقد أن المجتمع الدولي قد رتب لذلك. وما نحتاج إليه هو التعاون النشيط من المؤسسات المحلية.

ووردت إشارة إلى الأعداد. وأود أن أوضح هنا أن الأعداد التي ذكرناها ليست كلها من إحصائنا؛ فهي الأرقام الرسمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولكي أكون واضحا جدا، تبين أحدث أرقام المفوضية التي تلخص الوضع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، أن العائدين في عام ٢٠٠١ كانوا ٤٤٧ ١، والعائدين في عام ٢٠٠٢ كانوا ٦٧١ ٢. وفي المجموع، هناك ٠٢٤ ٦ عائدا. وهذه ليست أرقامي، بل هي أرقام المفوضية. وعلينا أن نعتمد على شيء بصفته أساسا موضوعيا. ونحن فقط نشير إلى الأرقام الرسمية للمفوضية.

وفيما يتعلق بالتدفق الخارجي، لا يملك أحد الأرقام الدقيقة، لكن هناك اتفاقا عاما بين سائر مجتمع العائدين والمؤسسات المعنية على أن الأرقام ليست عالية بما يكفي بشأن عمليات العودة بسبب المشاكل التي ما زلنا نواجهها وهي التي ذكرتها. لكن من الواضح جدا أن عدد العائدين في هذا العام كان أكبر من التدفق الخارجي في السنة الماضية. ومن ثم، هناك تطور إيجابي.

لقد تناولت المسائل كما تذكرتها. لكنني أود أن أقول في النهاية إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعرف أنها أداة بيد المجلس. ونحن نهتدي بمبادئه التوجيهية. وسنواصل تقديم الاقتراحات، لكن من المهم جدا في نهاية الأمر أن مجلس الأمن يضع المبادئ التوجيهية ونحن نبذل أقصى ما في وسعنا للوفاء بها.

إن انطباعي من هذه المناقشة هو أننا على صواب في تركيزنا على المعايير. ونحن على صواب هذا العام بشأن الأولويات الثلاث، وهي بالتحديد الاقتصاد وحالة فرص العمل، والجريمة، وتعددية الأعراق، بما فيها العودة.

وهنا التمست من مجلس الأمن تزويدي بالمبادئ التوجيهية والتعليمات اللازمة لتكثيف العمل على نقل السلطة، نظرا لأنني اقترحت — أنه ينبغي لنا أن نفعل ما بوسعنا قانونا لكيلا نحتفظ بالسلطة بل أن ننقلها إلى المؤسسات، بل وينبغي للمؤسسات أيضا أن تبذل الجهود اللازمة لكي تصبح في وضع يمكنها من ممارستها.

وأنا متفائل جدا لأن هناك في المجلس توافقا في الآراء بأنه ينبغي لنا الآن أن نجري حوارا مباشرا بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك بين بريشتينا وبلغراد.

وأخيرا، أعتقد بأن من قبيل الإنصاف القول بأنني لمست هنا وجود توافق في الآراء بشأن اعتبار الاندماج الإقليمي — بمعنى الاندماج في أوروبا — منظورا هاما بالنسبة لجميع البلدان في أوروبا، وأنا ممتن جدا للبيان الذي أدلى به الرئيس، الذي أعرب فيه عن هذا الأمر بالذات. ويتسم مؤتمر القمة الذي سيعقد في حزيران/يونيه في سالونيك بأهمية بالغة. وإني ممتن لهذا الدعم المستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد شتاينر على الإيضاحات والتفسيرات التي قدمها لنا. ونرجو له كل خير في عمله المقبل. وآمل بأن نتمكن، في الجلسة التي ستلي جلستنا مباشرة من الإذن بإصدار بيان رئاسي يعطيه الدعم الذي طلبه من فوره.

ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي.

وبذلك، يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.